إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي (دراسة إستطلاعية تحليلية لأراء عينة من المحاسبين والمدققين الداخلين العاملين في عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك بإقليم كوردستان)

د. معن ثابت عارف
مدرس
قسم الاقتصاد، جامعة نوروز
إقليم كردستان العراق

د. أسيل جبار عنبر
مدرس
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
العراق

ملخص

في وقتنا الراهن، أصبح مقياس الحجم الأداة الأكثر إستعمالاً للتمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فضلاً عن وجود معايير دولية خاصة بتلك المنشآت لتلبية إحتياجات مجموعة عريضة من مستعملي البيانات المالية في الحصول على معلومات محاسبية تتسم بالملائمة والموثوقية والشفافية وبما يحقق أعلى مراتب الجودة في عملية الإبلاغ المالي.

من هنا، استهدف البحث إستجلاء آراء عينة من المبحوثين حول إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي عن طريق توضيح الإطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والخوض في موضوعة الإبلاغ المالي وجودته، مع البحث في المعيار الدولي للتقرير المالي لتلك المنشآت، وبيان الأثر المرتقب لإمكانية تطبيقه في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث، تم تصميم استبانة تألفت من جزأين يمثل الجزء الأول المعلومات العامة لأفراد عينة البحث، أما الجزء الثاني فيتكون من محورين رئيسين انتظمت تحتهما(20) فقرة لجمع البيانات من عينة عشوائية قوامها(82) موزعة على عدد من المحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في عدد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة دهوك بإقليم كوردستان، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستخدام برمجية (SPSS) وكذلك التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج.

وإستكمالاً لإجراءات البحث فقد تم إجراء مقابلات عديدة مع مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص للإفادة من آرائهم وخبراتهم بموضوعة البحث.

وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان يمثل فرصة حقيقية لبلوغ مستويات جودة مقبولة في عملية الإبلاغ المالي، وبما ينعكس إيجاباً بإتجاه تعزيز ثقة المستفيدين كافة ودعم النمو والإزدهار الإقتصادي في الإقليم.

كما تم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء ما توصل إليه البحث من إستنتاجات أبرزها: هنالك ضرورة مُلحة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة العراقية عموماً وفي إقليم كوردستان خصوصاً نظراً لخصوصية تلك المنشآت مقارنةً بالمنشآت كبيرة الحجم من جهة، فضلاً عن مواجهة تعقيدات التطبيق والممارسة الناتجة عن إعتماد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لمعايير لا تتلائم مع طبيعة عملها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، جودة الإبلاغ المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

1. المقدمة

تُعد المهمة الأساس للإبلاغ المالي إيصال المعلومات التي تنتجها المحاسبة إلى الأطراف المستفيدة كافة لتلبية إحتياجاتها المعلوماتية وبما يمكنها من إتخاذ قراراتها الإقتصادية والمالية المختلفة.

وحيث أن للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم طبيعة خاصة من حيث عملها والأنشطة التي تمارسها، فضلاً عن الإهتمام بمواجهة حاجات ورغبات تلك الأطراف في الحصول على معلومات قائمة على الدقة والشفافية والقدر المناسب من الوضوح، الأمر الذي دفع بالمنظمات المهنية الدولية ذات العلاقة إلى وضع معايير مستقلة خاصة بتلك المنشآت إدراكاً منها بأهمية تلك المنشآت ودورها الحيوي في إنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية المُنتظرة من جهة، مع توفير معلومات محاسبية

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 9, العدد 1 (2020)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2020/3/31
البريد الالكتروني للباحث : maan.thabt@nawroz.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

بمستوى عال من الجودة وبقدر معقول من المصداقية للإيفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة كافة من جهة أخرى.

في ضوء ما سبق، فقد ضم البحث خمسة محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، فيما خصص المحور الثاني لعرض الإطار النظري للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، في حين تناول المبحث الثالث الإطار الفكري للمعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وأثر تطبيقه في تعزيز جودة الإبلاغ المالي، بينما كرس المحور الرابع لبيان الجانب التطبيقي عن طريق استطلاع آراء عينة من المبحوثين وتحليل النتائج وفق إستبيان مُعد لغرض البحث، مع مناقشة ما يسفر عنه البحث من نتائج، أما المحور الخامس فقد عرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لحل مشكلة البحث بأبعادها المختلفة، وإثبات الفرضيات التي إنطلق منها.

2.1 المحور الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

3.1 منهجية البحث

وتتضمن مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضياته، علاوةً على منهج البحث، ووفق الآتي:-

1.3.1 مشكلة البحث Research Problem

تتلخص مشكلة البحث (بعدم تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمعايير الدولية الحاكمة لممارساتها المحاسبية، والإعتماد على معايير تلائم عمل المنشآت كبيرة الحجم، مما يؤدي بالنتيجة إلى عدم تلبية إحتياجات الأطراف المستفيدة في توفير معلومات مالية منسجمة وتعبر تعبيراً صادقاً عن الواقع الفعلي، والذي ينعكس بالنتيجة سلباً على جودة عملية الإبلاغ المالي المنشودة).

2.3.1 أهداف البحث Research Objectives

يسعى البحث لتحقيق حزمة مترابطة من الأهداف التي يمكن إيجازها بالآتي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والخوض في موضوعة الإبلاغ المالي وجودته، مع البحث في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبيان الأثر المرتقب لتطبيقه في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
- الوصول الى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في أقليم كوردستان.
- إجراء دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عدد من المحاسبين و المدققين العاملين في عينة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة دهوك بأقليم كوردستان، وعرض وتحليل الإجابات عن طريق إستبانة مُعدة لهذا الغرض، مع مناقشة ما يسفر عنه البحث من نتائج

3.3.1 أهمية البحث Research Significance

تتجلى أهمية البحث بالآتي:

- خدمة أصحاب القرار والمهتمين بموضوعة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وأهميتها في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
- تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في البيئة العراقية و بضمنها بيئة أقليم كوردستان العراق ومثيلتها الدولية.
- إثراء المكتبة العلمية والمهنية بموضوعة تتصف بالحداثة والخصوصية نسبياً لتُضاف إلى البحوث الدراسات التي تناولتها من جوانب مختلفة.

4.3.1 فرضيات البحث Research Hypothesis

بُني البحث على الفرضيات الآتية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وبين تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
- يُلبي النظام المحاسبي المالي الذي يستخدم المعيار الدولي للتقرير المالي المؤسسات الاحتياجات المحاسبيه لجميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيره و المتوسطه .
- يقوم النظام المحاسبي أيضاً بتبسيط الممارسات المحاسبية وفق ما جاء في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيره و المتوسطه .

5.3.1 منهج البحث Research Methodology

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

- **المنهج الوصفي:** إذ تم الاعتماد في الحصول على البيانات المطلوبة لمناقشة مشكلة البحث وإثبات ما أنطلق به من فرضيات على ما متوافر من كتب وبحوث ودوريات(عربية وأجنبية) في مكتبة ديوان الرقابة المالية الإتحادي والمكتبات العامة الأخرى، فضلاً عن البحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الدولية(الإنترنت).
- **المنهج التحليلي:** عن طريق القيام بدراسة استطلاعية تحليلية لآراء عدد من المحاسبين العاملين في عينة متكونة من (100) منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة دهوك بإقليم كوردستان عن طريق إعداد إستمارة إستبانة إحصائية وزعت على عينة قوامها(100) مفردة تم إسترداد ما نسبته(82%) منها(أي ما يعادل (82) إستمارة)، كما تم إستخدام الأسلوب العشوائي في إختيار هذه العينة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستخدام برمجية (SPSS) لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج.

2. دراسات سابقة

يتطلب منهج البحث العلمي الإطلاع على الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوعة الدراسة الحالية من جوانب متعددة، فضلاً عن تحديد موقع الدراسة الحالية وما انفردت به عما سبقها من دراسات، ومن بين أهم الدراسات التي تناولت جوانباً من موضوعة الدراسة الحالية، ما يأتي:

1.2 دراسة (عزاوي ومحاوة، 2012) بعنوان:" المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية":

هدفت الدراسة إلى تناول معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بتلك المنشآت في البيئة الجزائرية.

وقد عرضت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ضرورة وجود محاسبة مالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لإعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المنشآت على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية، كما إن تكاليف تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة متوسطة الحجم في الجزائر أقل مما هو عليه في حال تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل، لذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الإقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة، فضلاً عن إمكانية تلك المنشآت وعلى ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بها من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفاعلة.

2.2 دراسة (العبايجي، 2013) بعنوان:(مدى قابلية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية):

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تضطلع به المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لبناء وتطوير الإقتصاد الأردني وتحديد المعايير التي تميزها عن غيرها من المنشآت، مع تحديد طبيعة المعلومات الواجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عنها واستكشاف مدى قابلية تلك المنشآت في الأردن للالتزام بمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي الخاص بتلك المنشآت وذلك من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة.

وقد سجلت الدراسة مجموعة من الإستنتاجات أهمها إن لدى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية القابلية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية بشكل عام

كما عرضت الدراسة حزمة من التوصيات أبرزها زيادة الوعي بأهمية الإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي، وفائدة ذلك على اقتصاد البلد، مع الاتفاق على وضع معيار مقنن لتصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية وبما يتماشى مع المعايير العالمية المتعارف عليها في هذا المجال، خصوصاً المعيار المنصوص عليه لهذا الغرض في المعيار المحاسبي الدولي لهذه المنشآت.

3.2 دراسة (السعيد وزكريا، 2018) بعنوان: (مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة):

ركزت الدراسة على معرفة مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإعتبار إن القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المنشآت، إذ أحدثت تغييراً جذرياً في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة، فضلاً عن معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المنشآت عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب

سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المنشآت، كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بهدف الإفادة من التجربة الدولية من أجل الإرتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة إستنتاجات أهمها إن النظام المحاسبي المالي يمثل خطوة هامة واجبارية ولكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الجزائرية، كما إن لتطبيقه آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.

كما عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها إلزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بإعتماد نظم محاسبية تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، إذ إن هذه النظم متوافرة وبشكل كبير وبتكلفة متدنية، علاوةً على الإفادة من تجارب الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

4.2 دراسة (سويدان وآخرون، 2018) بعنوان (مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين):

سعت هذه الدراسة إلى استجلاء آراء عينة من مدققي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات أهمها إن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن هي من أكثر المعوقات لتطبيق المعايير الجديدة في هذه المنشآت.

كما عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها تكثيف الإهتمام بالمعايير المحاسبية الجديدة من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لما تشكله هذه المنشآت من أهمية بالنسبة للإقتصاد الأردني.

2.5 The IFRS for SMEs : De we need it ? (Allan Lombard /2009):

الدراسة عبارة عن خبرة محاسبية، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: إذا كانت التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي تنسيقها على المستوى الدولي ، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية ؟ وقد كانت هذه الدراسة تشير بأن تطبيق معيار الدولي للتقرير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا قد يؤدي إلى تكاليف إضافية بالنسبة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المطبقة في المنطقة، إلا أن ما يلاحظ في هذه الدراسة انها كانت تعتمد على التدخلات النظرية عن طريق طرح الأسئلة للأطراف المعنية والإجابة عنها في حين أن هذه النوع من الدراسات يحتاج إلى دراسات ميدانية وتحليلية لمعرفة النتائج والوقوف على أهم المتطلبات والاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية :

- متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ملائمة للتطبيق في بيئة هذه النوع من المؤسسات في رومانيا.
- رغم عدم وجود معوقات لتطبيق IFRS FOR SMEs ، إلا أن تطبيقه يزيد من عبئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية؛ -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرومانية ليست بحاجة إلى توحيد قراءة قوائمها المالية على الصعيد الدولي.

6.2 دراسة للجنة معايير المحاسبة الألمانية German Accounting Standards Committee

"The IFRS for SMEs among German SMEs"2010 Augus (GASC)

حاولت اللجنة من خلال الدراسة تحليل الاتجاهات والآليات التي اتبعتها هيئة المعايير المحاسبة الدولية في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإجابة على سؤالين أساسيين - : إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية بحاجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ -

تقييم مضمون IFRS FOR SMEs بالمقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بعد تقييم إستراتيجية الهيئة في إعداد المعيار كان أهمها، الإشارة إلى أن الهيئة لم تقم بدراسة

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

كافية لجمع معلومات حول المتطلبات والاحتياجات المحاسبية لفئة متنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا المستوى الدولي، مع إشارة بأن هذه المعيار الدولي للتقارير المالية لم يراعي البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول، كما يعاب على هذه الدراسة، أنها لم تقم بتحليل المتطلبات والاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر دولية.

2.7 (Final Report of the Survey on the IFRS for SMEs among German SMEs Berlin 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى ملائمةIFRS FOR SEMs مع معايير المحاسبة الألمانية فكان عبارة عن استبيان لعدد كبير من المؤسسات في ألمانيا ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة لتطبيق المعيار الدولي بتكليف إثنين من الباحثين ، الدكتور "بريجيت إيرل" من جامعة بامبرغ، والأستاذ الدكتور "إكسيل هالر" جامعة ريجنسبرج، للقيام بهذهِ الدراسة للحصول على تغطية أوسع وأعلى من نتائج هذه الدراسة هي:

- تم إعتماد معايير تصنيف المؤسسات الصغيره و المتوسطه من قبل تصنيف IFRS.
- يجب توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي .
- يمكن مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القادمة بتطبيق المعيارالدولي الخاص بها.

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة، يمكن للباحثين إستخلاص الآتي:

1- ركزت الدراسات السابقة على إبراز الدور الذي تضطلع به المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لبناء وتطوير الإقتصاد وتحديد المعايير التي تميزها عن غيرها من المنشآت، مع تقييم مدى ملاءمة معيار التقرير الدولي الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق فيها، ومدى قابلية تلك المنشآت للالتزام بمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي الخاص بتلك المنشآت، كما تطرقت الدراسات السابقة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار التقرير الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف الإفادة من التجربة الدولية من أجل الإرتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي، الا ان تلك الدراسات لم توضح بشكل قاطع ومفصل مضمون المعيار الدولي أعلاه.

2- لم يجد الباحثان أي دراسة تناولت معيار التقرير الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالتحليل في البيئة العراقية، وبهذا فإن الدراسة الحالية ستمنح إضافة علمية جديدة عن سابقاتها بكونها إنفردت ببيان إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وأثر ذلك في تعزيز جودة الإبلاغ المالي عن طريق استطلاع وتحليل آراء عينة من المحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في عينة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة دهوك بأقليم كوردستان.

إذ إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي في تلك المنشآت (برأي الباحثان) يحتاج إلى منظومة متكاملة من المحاسبين الممارسين والمدققين وبما يكفل الوصول إلى مخرجات تحقق الأهداف المنشود تحقيقها، وهذا ما يحاول البحث تغطيته.

3. المحور الثاني

الإطار النظري للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

1.3 المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم- المفهوم والأهمية

تُعد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم محور إرتكاز إقتصاد أي دولة ولاسيما الدول النامية، بإعتبارها محرك النمو الإقتصادي كونها تمثل عامل مهم لخلق فرص التوظيف، وتغذية المنشآت الكبيرة بإحتياجاتها، واستغلال المدخرات البسيطة، إلى جانب استغلالها الأمثل للموارد المتاحة وما يتبع ذلك من انعكاسات إيجابية على الحد من مشكلتي (الفقر والبطالة).

كما تُعد تلك المنشآت أداة مهمة من أدوات نشر ثقافة العمل الحر والإبتكار، كونها تمثل أحد أفضل الوسائل لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وخلق روح المبادرة والتشغيل الذاتي، وتضطلع بدور ريادي لا يقل أهمية عن دور المشروعات الكبيرة في تحقيق الأمان الإقتصادي والإجتماعي (الخصيب، بلا سنة نشر: نشرة الكترونية).

وقد بات في حكم المؤكد بأنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما إن كلمة (صغيرة) هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هنالك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في (75) دولة(آل غزوي، 2017: 31)، ويتم تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهنالك تعريفات أخرى تقوم

على استخدام حجم المبيعات أومعايير أخرى (المحروق ومقابله، 2006: 2)، فالبنك الدولي على سبيل المثال يُعرف المنشآت الصغيرة بإستخدام معيار عدد العمال والذي يُعد معياراً مبدئياً، وتُعد المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من (50) عاملاً، كما إن هنالك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا تُعد المنشآت صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى (500) عاملاً، وفي السويد لغاية (200) عاملاً، وفي كندا وأستراليا حتى (99) عاملاً، في حين إنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية (50) عاملاً، كما إن هنالك دولاً أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسطة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لإختلاف أسعار صرف **العملات**(آل غزوي، 2017: 31-32)، وفي جمهورية العراق حدد الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل فيها من (1-9) عاملاً وقيمة المكائن والمعدات أقل من (100) الف دينار، اما المنشآت المتوسطة فهي المنشآت التي يعمل فيها من (10-29) عاملاً وقيمة المكائن والمعدات أقل من (100) الف دينار، كما تُقسم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في جمهورية العراق إلى ثلاثة أصناف رئيسة هي (الراوي، 2006: بلا رقم صفحة):

أ- **الصناعات الغذائية:** وتشتمل على صناعة منتجات الألبان والمربيات والخضروات وطحن الحبوب وجرشها.

ب- **الصناعات الميكانيكية والكهربائية:** وتشتمل على صناعات بعض الأدوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار، فضلاً عن صناعة الأحبار والأصباغ.

ج- **الصناعات اليدوية:** وتمثل أغلب هذه المشاريع وتعتمد على الخبرات المحلية المُكتسبة (كصناعة الجلد والحياكة وبعض المنتجات التراثية).

وتعود صعوبة تحديد مفهوم محدد للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وأخر أو قطاع وأخر بسبب العديد من القيود (كإختلاف درجة النمو الاقتصادي، وتنوع فروع النشاط الاقتصادي، وتعدد المصطلحات في هذا الجانب)، (فزع، 2013: 130)، وكثيراً ما يتم إستخدام مفردة (منشأة) بدلاً عن مفردة (مشروع) إلا أنه يجب التنويه إلى أن إستخدام مفردة (مشروع) عادةً ما تُستخدم في مرحلة ما قبل التشغيل، ويمكن تعريف المشروع بأنه "ذلك الكيان الذي من المتوقع أن يتأسس من خلال عمليات التمويل ووضع الخطط التشغيلية وتوفير العمالة وغيرها"، ومن هذا التعريف يتضح إن الكثير من الأدبيات المحاسبية والإقتصادية حينما تبحث في موضوعة التمويل فهي تستخدم مفردة (مشروع) وليس مفردة (منشأة)، اما المنشأة فيمكن تعريفها بأنها "ذلك الكيان القائم المستقل الذي يمارس نشاطاً إقتصادياً بجميع جوانبه الإدارية والمالية والإنتاجية"، وعليه فقد تجد بعض التعريفات التي قد تُطلق على المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهي نفس التعريفات التي تطلق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من حيث المعايير الكمية المستخدمة والتي تمثل النقاط الدالة في تحديد نوع المنشآت (الصغيرة، المتوسطة والكبيرة)، (آل غزوي، 2017، 30)، والتي يمكن تلخيصها في البنود الآتية(الأسرج، 2007: 4) و(فزع، 2013: 130-131):

أ- **عدد العمال:** ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية، غير أن من عيوب هذا التعريف أختلافه من دولة لاخرى، فضلاً عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

ب- **حجم الاستثمار:** يُعد حجم الاستثمار (رأس المال المستخدم) معيا راً أساس في العديد من الدول للتميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة على اعتبار إن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً، إلا أن من عيوبه اختلاف أسعار الصرف بين الدول مما يُصَعّب من عملية المقارنة، فعلى مستوى بعض الدول الأسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، باكستان) فإن حجم رأس مال المشروع الصغير والمتوسط يتراوح ما بين (200) الف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة يصل إلى (700) الف دولار.

ج- **حجم المبيعات:** يُعد هذا المعيار من المعايير المهمة في تصنيف المنشآت ومعرفة أهميتها من حيث الحجم، ويقيس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية ، ويستعمل هذا المعيار بصوره كبيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، إذ تصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فاقل ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار بشكل كبير بالمشروعات الصناعية.

د- **نوعية التكنولوجيا المستخدمة:** يُعد هذا المعيار من المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ويقيس هذا المعيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

في العمليات الإنتاجية للمشروعات الصغيرة ، ويتناسب مع بعض المنشآت الصغيرة ولكنه لا يتناسب مع الجزء الأكبر منها على اعتبار أن المنشآت الصغيرة كثيفة العمل.

وعلى الرغم من أهمية المعايير الكمية السابقة إلا إن هنالك من يقر بعدم كفايتها للفصل بين المنشآت الصغيرة عن غيرها من الحجوم الأخرى ولما تتضمنه من عيوب متباينة، لذا اضطر الباحثون إلى اعتماد معايير أخرى (وهي معايير نوعية)، يتجلى أهمها بالآتي

أ- **معيار الإدارة والملكية:** ويعتمد على الإدارة والملكية للمشروع والتي يجب أن تكون وفق هذا المعيار لشخص أو أشخاص قلة ويتميز المشروع بإدارة نمطية بسيطة.

ب- **المعيار التنظيمي:** عن طريق الخصائص التي تميزه مثل(قلة رأس المال، وصغر حجم الإنتاج).

ج- **المعيار القانوني:** ويتمثل بالشكل القانوني للمشروع مثل(المشروعات العائلية والتضامنية، وشركات التوصية البسيطة).

ولقد ذهبت بعض اللجان الدولية لوضع بعض الشروط للمنشآت الصغيرة مثل لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية (CED)، إذ إعتبرت إن المشروع يُعد صغيراً عندما يستوفي إثنين على الأقل من الشروط الآتية:

أ- عدم إستقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.

ب- يتم تمويل رأس المال للمشروع، من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

ج- العمل في منطقة محلية، فيكون العمل والمالكون من مجتمع واحد.

د- أن يكون حجم المشروع صغير نسبياً بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

وعلى خلفية ما تقدم، يتضح إن الإختلاف في التعريف بين دولة وأخرى يعتمد على إختلاف إمكاناتها وقدراتها الإقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني بها (آل غزوي، 2017: 31-32).

ويمكن أن نخلص إلى تعريف للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها "منشآة بسيطة ذات هيكل تنظيمي واضح، تمتاز بسهولة الإنشاء وبساطة الإجراءات، كما إنها تشتمل على مشروعات متنوعة وأحياناً مبتكرة تقدم في الغالب السوق المحلية معتمدة في ذلك على خدمات محلية ومعدات وآلات ومستلزمات إنتاج بسيطة مقارنة بالمشروعات الكبرى، كما إنها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي بشكل كبير خاصةً أمام صعوبات توفير ضمانات كافية للبنوك"، (عبد القادر وفضيل، 2017: 98-99).

وتحظى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الوقت الراهن بإهتمام بالغ من قبل مخططي السياسات الإقتصادية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك إنطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المنشآت في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق فتح آفاق العمل وخلق الثروة لهذه الدول، وهذا ما أكدته العديد من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا الميدان مثل (كندا، اليابان وكذلك ايطاليا) وغيرها من الدول، إذ إن تشجيع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد حقق لها قفزة نوعية ملحوظة على المستويين (الإقتصادي والإجتماعي)، كونها تسهم إسهاماً فاعلاً في تحسين مختلف المؤشرات الإقتصادية(وردة، 2016: 12)، وتكتسب المنشآت الصغيرة دورها الحيوي من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، ونسب توافر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة بالآتي(الأسرج، 2007: 5-6):

أ- تستخدم هذه المنشآت فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.

ب- تتميّز هذه ا المنشآت بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

ج- توفرهذه المنشآت سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة.

د- توفر هذه المنشآت فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.

هـ- تلبي هذه المنشآت احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والزبائن، كماتُسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

و- تُعد هذه المنشآت أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً مهماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لأنشطة وصناعات جديدة.

ز- تضطلع هذه المنشآت بدور هام في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك تُسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

ح- تُسهم هذه المنشآت في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال أنشطتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حِدّة التمركز العمراني والتحضّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسة.

من جانب آخر، فإن إنشاء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها (أمين وعبد المجيد، 2017: 7):

أ- الإرتقاء بروح المبادرة الفردية والجماعية بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

ب- إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المنشآت الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي لها.

ج- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لزيادة الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق.

د- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المنشآت المحيطة بها والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات.

هـ- تمكين فئات المجتمع التي تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية، كما تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

2.3 خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تتصف منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الإقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، وتتجلى أبرز تلك الخصائص بالآتي(المحروق ومقابله، 2006: 3-4):

أ- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

ب- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المنشآت الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يسهم في خفض التكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.

د- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المنشآت، إذ إأن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المنشآت نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

هـ- هـ - تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

و- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

ز- ز- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

ح- ح - صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

ط- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

ي- ي - الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

ك- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

3.3 المعوقات والمشكلات التي تواجه نمو وإستمرار المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في أنحاء العالم كافة مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تعرقل نشاطها وتهدد نموها وإستمرارها، ويمكن تلخيص أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالآتي(المحروق ومقابله، 2006: 4-5):

أ- **تكلفة رأس المال:** تنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المنشآت من خلال الطلب من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، أضف إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على الإقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها.

ب- **التضخم:** من حيث تأثيره على ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسة وهي مواجهتها للمنافسة من المنشآت الكبيرة، مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

ج- **التمويل:** تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مختلف مراحل نموها(التأسيس– الأولية– النموالأولي– النموالفعلي– الإندماج)، ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المنشآت حرصاً على نقود المودعين.

د- **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

هـ- **الضرائب:** يُعد نظام الضرائب أحد أهم المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

و- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشكلات الجوهرية التي تتعرض لها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمنشآت الكبيرة.

ز- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الإستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

ولأجل التغلب على تلك المعوقات، مع الحفاظ على بقاء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ونجاحها وإستمرارها، ينبغي القيام بالآتي(عبد اللطيف، 2018: 13-14):

أ- توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع وفهم متطلباته والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تعترضها للعمل على معالجتها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب والتمويل اللازم.

ب- وضع إستراتيجيات واضحة ومحددة لتنمية الإقتصاد الوطني من خلال وضع نظام الأولويات لإختيار المشروعات الصناعية وتحديد دور القطاعين (الحكومي والخاص) في تنفيذ الخطة.

ج- يتطلب من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها، والإضطلاع بدور فاعل لزيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة المحلية والدولية والمتطورة بإستمرار.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية في جمهورية العراق، كمثال على ذلك، فقد أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الإقراض الصناعي والزراعي والإسكان وفق برنامج قرض البنك المركزي العراقي لعام2015، وقيام البنك المركزي بتوفير (1) ترليون دينار، وأيضاً مبادرة (5) ترليون دينار، وأيضاً تم تخصيصه للمصارف الخاصة إستناداً إلى تعليمات رقم (7) لعام2015 لتمكينها من تقديم القروض لطالبيها من الأفراد لتأمين دخول لهم ومعالجة البطالة وبنسبة (5.5%) ولمدة (5) سنوات مع فترة سماح أمدها سنة واحدة، وتتراوح مبالغها من (5) مليون دينار لغاية (100) مليون دينار، كما قامت العديد من المصارف المجازة بمنح العشرات من هذه القروض للمقترضين بهدف تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بـ(الزراعة والصناعة) البالغة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أقل من(5%)، ولغرض معالجة البطالة وإنتاج سلع وبضائع وخدمات محلية بديلة عن المستوردة والتي خصصت لمنحها للمصارف والبالغ عددها (21) منذ عام2015.

كذلك فقد بلغ عدد المحافظات المشمولة بذلك القرض (11) محافظة هي (بغداد، أربيل، السليمانية، دهوك، كربلاء، بابل، القادسية، ميسان، النجف، واسط، ديالى)، إذ حدد الحد الأدنى للقرض بـ (5) مليون دينار وبسقف أعلى مقداره (50) مليون دينار ولا تزيد مدة الإسترداد عن ثلاثة سنوات قابلة للتمديد لسنة واحدة إذا ثبت وجود ظرف قاهر يقدره المصرف وبعد موافقة السيد المحافظ عليه، ويُعد المصرف مسؤولاً عن إسترداد القروض المدفوعه من قبله للمقترضين.

4. المحور الثالث: الإطار النظري للإبلاغ المالي وأثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز جودته

1.4 الإبلاغ المالي وجودته- خلفية نظرية

1.1.4 مفهوم وأهمية الإبلاغ المالي

عُرفت المحاسبة منذ ظهورها على أنها المنبع الوحيد والأكيد للمعلومات التي تسهم بشكل رئيس في ترشيد قرارات مستخدميها، وتبوأت هذه المكانة بفضل خصوصيات وسمات تطورها الذي كان ملازماً لتطور الشعوب والمجتمعات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم من المعلومات على تعددها وتنوعها(سعاد،2010: 8).

ولقد إزدادت أهمية المحاسبة في ظل إحتياجات عولمة الإقتصاد وعولمة أسواق المال بإعتبارها لغة الأعمال والإستثمارات والأداة المترجمة للأحداث الإقتصادية، التي يتجلى هدفها في معالجة وتنظيم المعلومات المالية والإقتصادية على الصعد كافة(المحلية، والإقليمية، والدولية)، (نجم،24:2009).

ويُعد الابلاغ المالي من أهم مخرجات العملية المحاسبية لتعلقه بأطراف أخرى خارج إدارة الوحدة الإقتصادية أو ما يسمى بـ"أصحاب المصالح" والذين تعتمد قراراتهم على ما يفصح عنه من بيانات ومعلومات عن المركز المالي والأنشطة الأخرى التي تخص الوحدة الإقتصادية، وبالنتيجة يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والموثوقية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المهنة التي تصدرها الجهات ذات العلاقة (المسعودي والجبوري: 2016: 118) .

وتختلف وجهات نظر الباحثين في تفسير مصطلح الإبلاغ المالي(Reporting Financial)، إذ تشير (زويلف، 2008: 228) إلى أن هنالك إتجاهين في الأدب المحاسبي لتحديد مفهومه، الأول يرى بأنه مصطلح مرادف لمفهوم الإفصاح المحاسبي وهذا يعني التأكيد على أهمية التقارير المالية وما يراد منها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة بأفضل السبل، بينما يرى الثاني بأنه مفهوم أوسع من الإفصاح.

ويمكن القول إن الإبلاغ المالي هو مفهوم شامل لفلسفة المحاسبة وإجراءاتها، فهو مصطلح تنطوي بداخله جميع الفرضيات والمبادئ والمعايير المحاسبية فهو تحديد وإعتراف وقياس وإفصاح عن المعلومات التي تنشأ لخدمة المستخدم وتلبية متطلباته، وما يؤيد هذا الرأي إن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لم تحمل في طياتها أساليب الإفصاح فقط بل الإعتراف وأساليب القياس أيضاً(البلداوي وخلف، 2018: 5).

ونظراً لكون المعلومات تعد الدعامة الأساس التي تُبنى عليها القرارات، تتضح مدى الحاجة إلى حصول توافق بين نماذج القرار المستخدمة والمعلومات المطلوبة، لذا صيغت عملية إنتاج المعلومات ونماذج القرار ضمن نظام أوسع إلا وهو نظام الإبلاغ المالي (زويلف، 2008: 229).

وعليه يمكن تعريف الإبلاغ المالي بأنه "مجموعة من العناصر المختلفة هدفها النهائي توفير المعلومات والتي هي جزء رئيس من الإبلاغ المالي"، (Henderson & al.et,1992: 216).

وعلى هذا النحو، فإن أهداف الإبلاغ المالي تتركز بالآتي (Dyckman & et. Al, 1998: 33):

- **أولاً-** توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وبما يعينهم على صنع قرارات الإستثمار والإئتمان والقرارات الأخرى ذات الصلة.
- **ثانياً-** توفير المعلومات المفيدة التي تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين علاوةً على بقية المستخدمين في تقييم وتوقيت وتحديد حالة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل (مقسوم الأرباح، أو الفوائد المدفوعة).
- **ثالثاً-** الدقة في الإبلاغ عن موارد المنشأة الإقتصادية والأحداث والظروف التي تؤثر على هذه الموارد والمطالبات عليها.

ومما سبق عرضه من أهداف، يلاحظ إن الهدف الأول يسلط الضوء على المستثمرين والدائنين، باعتبارهم مستخدمين رئيسين (users key) للمعلومات المحاسبية، وينبغي أن تلبي المعلومات إحتياجاتهم، وان تكون لها فائدة عامة إلى المجموعاتِ الأخرى من المستخدمين الخارجيين (users external)

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

المهتمين بشكل أساسـ بنفس الأعمال التجارية التي يهتم بها المستثمرين والدائنين، بينما يشير الهدف الثاني إلى حاجة المستثمرين والدائنين إلى المعلوماتِ عن السيولة النقديةِ، في حين يؤكد الهدف الثالث على الحاجة إلى المعلومات عن الموارد الاقتصادية، والإلتزامات على هذه الموارد، وإن هذه المعلومات ينبغي أن لا تحتوي فقط على مقدار الموارد والإلتزامات في مرحلة معينة من الوقت، ولكن ينبغي أن تشتمل على التغيرات التي تحدث في تلك الموارد والإلتزامات، لذا فإن هذه المعلومات تُعد المفتاح الرئيس للتنبؤ بالتدفقات المالية المستقبلية (الساعدي، 2015: 384).

2.1.4 جودة الإبلاغ المالي– مدخل مفاهيمي

1.2.1.4 جودة الإبلاغ المالي- المفهوم والأهمية والخصائص

يسعى الناس- حكاماً ومحكومين- في الظروف العادية دائماً إلى تحقيق الجودة(مينا، 2012: 37) ذلك المصطلح الذي غدا محط إهتمام الجميع في الآونة الأخيرة، وأصبحت الوحدات الإقتصادية على إختلافها تضعه نصب أعينها لتحقيق الميزة التنافسية وخاصةً مع إجتياح العولمة إجتياحاً لا يبقي ولا يذر(الرفاعي وآخرون، 2012: 1021).

ولقد صاغ علماء العصر والباحثين تعريفاتهم في (الجودة) بصيغ كثيرة كونها مفهوم يصعب تحديده بدقة ولا يوجد إتفاق على كيفية قياسه، لأن الجودة لاتوجد بمعزل عن سياق إستعمالها، والأحكام حولها تتباين بحسب وجهة نظر الشخص الذي يطلب منه الحكم عليها وبحسب الغرض من إصدار الحكم، فضلاً عن أن للجودة مركبات كثيرة تحدد مستواها ودرجة تميزها، ومع ذلك لابد من تحديد مفهومها بدقة، إذ من دون ذلك يصعب قياسها أو تقييمها أو الحصول عليها (أبو زينة، 2011: 2473)، فقد عُرِّفت الجودة بأنها "القدرة على تحقيق رغبات الزبون بالشكل الذي يطابق توقعاته ويحقق رضاه التام عن الخدمة او السلعة التي تقدم له"، (الباهي، 2016: 30)، كما عُرِّفت بأنها "المجموع الكلي للخصائص التي تؤثر على قدرة سلعة أو خدمة معينة على تكييف حاجات ورغبات معينة"، (آل مراد و حسن، 2008 :23).

وفي مجال الإبلاغ المالي، يتلخص مفهوم الجودة بأنها شمول التقارير المالية لمعلومات تخلو من التحريف والتضليل وتعكس حقيقية الوضع المالي للمنشأة وكذلك تزيد من درجة التأكد لمتخذي القرارات الإستثمارية وأصحاب المصالح وتقلل من درجة المخاطر في الإستثمارات المستقبلية(محمد، 2018: 258-259).

ويمكن الإستدلال على أهمية الجودة لدى مستعملي القوائم المالية من كونها تعكس طبيعة المعلومات التي يودون الحصول عليها لإتخاذ القرارات التي تعود بالنفع على الأطراف ذات العلاقة، وهي (Benston,2003:7):

1. إن جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ودقة وموثوقية المبالغ والقيم عن أصول وإلتزامات الوحدة الإقتصادية تعكس أهمية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين بصورة خاصة في تقييم المركز المالي لها.
2. إن جودة القوائم المالية تعكس مدى إعدادها على وفق المعايير المحاسبية الدولية على الرغم من وجود بعض القيم ذات الطبيعة التقديرية (كالأصول غير الملموسة أو الإلتزامات المحتملة)، لكنها بالنتيجة توحي بالثقة لدى مستعملي تلك المعلومات.
3. إن جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تصور النشاط الإقتصادي والإداري داخل المنشأة (كالأرباح المعلنة أو المتوقعة) تسهم في دعم قيمة السهم وأدائه في الأسواق المالية.
4. إن المحللين والمستثمرين يطمحون للحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تحليل وتقييم الإتجاهات التي من الممكن أن تسلكها قراراتهم المُتخذة لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.
5. إن جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تمكن مستعمليها من الحصول على صافي الدخل الحقيقي والذي يعكس النشاط التشغيلي للمنشأة، وبما يعزز فوائد القرارات المتخذة (المسعودي والجبوري، 2016: 123).

ولكي تكون المعلومات المزودة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين لغايات إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة فإنها ينبغي أن تتسم بعدة خصائص هي(الجحاوي، والمسعودي,28:2014):

1. **الملاءمة:** هي مقدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرارات مستعمليها سلباً أو إيجاباً.
2. **التمثيل الصادق:** إن التقارير المالية هي أرقام وقيم تعكس صورة للمنشأة ولكي تعكس حقيقة تلك الصورة يجب أن تمثلها بصدق وعدالة وأن لا تبرز الجوانب الملائمة فقط.
3. **القابلية للمقارنة:** يجب أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة بين البدائل المعروضة أمام أصحاب المصالح لإختيار الأفضل بينها.

4. **القابلية للتحقق:** إن المعلومات المقدمة في التقارير المالية يجب أن تؤدي إلى تحقق الخيار المتخذة بناءً عليها.
5. **الوقتية:** إن تقديم المعلومات في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات تحقق المنفعة منها وبالنتيجة زيادة جودة القرارات المتخذة على أساسها.
6. **القابلية للفهم:** إن سلاسة عرض المعلومات في التقارير المالية تجعلها قابلة للفهم بغض النظر عن مستوى مستعملي تلك المعلومات.

2.2.1.4 إبعاد جودة الإبلاغ المالي

لجودة الإبلاغ المالي أبعاد عديدة تستمد قوتها من أهمية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للمنشآت والتي يمكن أن تؤثر على القرارات المُتخذة من أصحاب المصالح بصورة كبيرة بسبب إعتماد تلك القرارات على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات مالية وغير مالية في التقارير المالية.

وتتآتى أهم أبعاد جودة القوائم المالية من (Mueller,1998:108):

1. إنخفاض درجة التباين في المعلومات يؤثر إيجاباً على تكلفة رأس المال وتقلب أسعار الأوراق المالية، فجودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد المستثمرين في إتخاذ القرار الصحيح، كما تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على حيوية الأسواق المالية ولو بشكل غير مباشر.
2. إن جودة المعلومات المالية المُفصح عنها تؤثر على تعزيز حاكمية المعايير المحاسبية الدولية والقوانين ذات الصلة (كحماية المستثمر، والإفصاح عن المعلومات المالية).
3. تطابق آراء المنظمين والمستثمرين في سعيهم لإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية بسبب تأثيرها المباشر على كفاءة القرارات المُتخذة على أساس تلك المعلومات.
4. سعي الجهات الحكومية إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من المنشآت والتركيز على ردم الفجوة بين القوانين النافذة ومعايير المحاسبة المالية في دعم هذه السياسات على الرغم من الإختلافات في النظام القانوني.
5. زيادة المطالبات بالكشف العلني عن البيانات المالية للأنشطة الإقتصادية من قبل المالكين والقضاء على مشكلات الوكالة بين الادارة والمالكين أدى إلى التركيز على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
6. إن الإفصاح الطوعي للمنشآت في بعض المواضع الواردة في المعايير المحاسبية يؤدي إلى تفاوت درجة جودة الإبلاغ المالي عن أنشطتها تبعاً لما تراه الإدارة في تقديم المعلومات التي تحقق مصالحها بعيداً عن رغبات مستعملي تلك المعلومات، وبالنتيجة يجب أن تكون هنالك صرامة في تطبيق القوانين فيما يتعلق بالإبلاغ المالي.
7. إن عدم وجود تعريف دقيق لجودة القوائم المالية أدى إلى إعتماد المتطلبات الواردة في الإطار المفاهيمي للمعايير المالية المحاسبية كمقياس لجودة المعلومات (المسعودي والجبوري، 2016: 123-124).

3.2.1.4 معايير قياس جودة الإبلاغ المالي

تتعدد المعايير المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات، ويمكن تحديد مجموعة من المعايير لقياس جودة المعلومات كما يأتي(المزوري والشجيري، بلا سنة نشر: 3-4):

1. **الدقة: إذ** يتم التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدجة التي تتصف بها تلك المعلومات، أي بمعنى درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، وكلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودتها.
2. **المنفعة:** وتتمثل في عنصرين أولهما صحة المعلومات وثانيها سهولة إستخدامها.
3. **الفاعلية:** وتعني مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال إستخدام موارد محددة.
4. **التنبؤ:** ويُقصد به الوسيلة التي يمكن عن طريقها إستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وإن هذه التوقعات تفيد في إتخاذ القرارات وتتمثل جودة المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد.
5. **الكفاءة:** وتعني تحقيق الأهداف بأقل إستخدام للموارد المتاحة.

2.4 المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم- نظرة عامة

1.2.4 المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وأهمية إصداره:

نظراً لأهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إزدهار إقتصاديات المجتمعات كافة، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting - IASB) Standard Board بإصدار معيار منفصل عن المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات ذات المسؤولية العامة (FULL IFRS s) لغرض تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي يتم إعدادها في (المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المنشآت الخاصة، المنشآت غير العامة، المنشآت التي يتم إدارتها من قبل مُلاكَّها)، (جزر ورويحة، 2014: 2) إستجابةً للطلب الدولي لوضع قواعد صارمة وموحدة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكثمرة للجهود التي بذلها

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

مجلس معايير المحاسبة الدولية إبتداءً من عام2001 عند صياغة معيار محاسبي مناسب للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ثم ظهور أول ورقة نقاشية خاصة بالموضوع عام 2004 ليتبعها بعد ذلك إصدار مسودة معيار يخص الـ SMEs عام 2007، لتكلل هذه الجهود بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تموز عام2009 (Pascu & Vasiliu,2011:125).

لقد نشأت الحاجة إلى معيار دولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة منذ تسعينيات القرن الماضي عندما اعترض أحد أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (وكان أردني الجنسية) على صعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بسبب تعقد تلك المعايير خاصة بالنسبة للدول النامية، من هنا أُثيرت جدلية حول إمكانية صياغة معايير محاسبية تناسب حاجة بلدان العالم الثالث، وقد رفض المجلس المُقترح لان الحاجة لا تخص الدول النامية بل تخص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم(يحيى وعبد الحليم، 2015: 9-10)، إلا أن كثيرون أيدو إنشاء معياراً خاصاً لتلك المنشآت بما في ذلك البنك الدولي الذى أوضح إن ذلك المعيار يوفر إطاراً مرجعياً قيماً للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إذ يمتاز المعيار بالبساطة التي تتناسب مع طبيعة عمل تلك المنشآت، عن طريق حذف الموضوعات التي لها صلة بها، وتبسيط العديد من قواعد ومبادئ الإعتراف وقياس الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، وخفض مستويات الإفصاح، كذلك فإن كتابة المعيار بلغة واضحة وسهلة الترجمة يساعد على تحسين نوعية التقارير المالية وخاصة في إقتصاديات الدول النامية.

وفي مؤتمر IFRS للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذي عقد في دبي عام 2012، أوضح إن الإتحاد الدولي للمحاسبين أشار إلى أن المعيار هو خطوة رئيسة نحو تقارب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دولياً وبما يتفق مع المعايير الدولية.

على الجانب الآخر، فإن إقرار المعيار الدولي المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لم يحقق القبول التام، لأن تطبيقه يقضي على الإبتكار، فضلاً عن أنه ما يزال يُعد عملية معقدة للغاية بالنسبة للكيانات الصغيرة نظراً لما تتكبده من تكاليف إدارية متعلقة بإعتماد المعايير الدوليةعلاوةً على أن إعتماد تشريعات محاسبية جديدة، سيؤدي إلى الإحتياج نحو تدريب المحاسبين وإعداد نهج جديد للمحاسبة، كل ذلك سيؤدي إلى عبء إداري ضخم على هذه المنشآت.

ويمكن القول، إن تلك الحجج مردود عليها وذلك لأن السعي نحو التطوير والعولمة يكون محفوف دائماً بالصعاب والتكاليف فى بادئ الأمر، وإذا تم الإستسلام وعدم مواكبة الواقع العالمي سيتحمل دائماً المخالفون لتكاليف ومصاعب أكبر بكثير فى المستقبل، ولذلك فإن تحمل بعض العبء والتكلفة خلال المرحلة الأولى من التطبيق سوف يتم تعويضه فى باقي المراحل، بل وتحقيق المنافع المرجوة كافة(الشرقاوي، 2014: 12-14).

كما يرى (Pual Pacter,2009:1) بأن القوائم المالية في معظم الدول تخضع إلى مجموعة من القواعد الحكومية وتنشر للعامة في المواقع الإلكترونية أو تُقدم لهم عند الطلب وهم كل من (المقرضين، والمجهزين، والزبائن، وحملة الأسه،... وغيرهم)، ولقد إتجهت الجهود العالمية في العقد الماضي لتطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية IFRS بشكل مباشر أو من خلال تحويل التطبيقات المحلية المقبولة عموماً في تلك الدول إلى IFRS، ويدعم هذا الإتجاه المتعاملين بالأسواق المالية وذلك لأن IFRS صممت أصلاً لحاجة الشركات التي تتاجر في أوراقها المالية في تلك الأسواق الرأسمالية العامة، وقد أدى ذلك لزيادة المجالات التي تغطى من IFRS ، فضلاً عن تعقد تلك الإصدارات وحجم الإرشادات لتطبيق تلك الإصدارات إلى أن وصلت إلى (2855) ورقة عام 2009.

في معظم الدول انتقل هذا التعقيد إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم SMES التي تطبق تلك المعايير، وهنا ظهرت أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإحتياجات ومتطلبات مستخدمي معلومات هذه المنشآت إلى تلك المعلومات(يحيى وعبد الحليم، 2015: 10-11) وعليه بادر مجلس المعايير الدولية إلى إصدار هذا المعيار لمواجهة تلك الإحتياجات والمتطلبات.

2.2.4 لمحة عن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

أولاً- يُعد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وثيقة مستقلة منظمة بحسب الموضوعات(٣٥ قسم).

ثانياً- يتضمن المعيار عدداً من الاختلافات المتعلقة بالإثبات والقياس مقارنة بالمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة كما إنه يتطلب إفصاحات أقل شمولية ًوتفصيلاً، إذ أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تخفيض ما يقرب من (90) % في مستوى الإيضاحات.

ثالثاً- لا تنطبق المعايير الدولية الجديدة "المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ الأدوات المالية، ١٥ الإيرادات من العقود مع العملاء، ١٦ عقود الإيجار" على المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إذ إنه يمثل وثيقة

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

مستقلة ولا يجب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتوقع أو تطبق التغييرات التي تتم في المعايير الدولية للتقارير المالية بنسختها الكاملة قبل إدراج هذه التغييرات في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

رابعاً- يتضمن نهج تطوير المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما يأتي:

- توفير إرشادات أقل بشكل جوهري من المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة.
- تبسيط متطلبات الإثبات والقياس.
- استبعاد المواضيع التي تم اعتبارها غير ملائمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- استبعاد بعض الخيارات الأكثر تعقيدا في المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة .

خامساً- إن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متاح للاستخدام من قبل تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة والتي تقوم بنشر قوائم مالية ذات أغراض عامة للمستخدمين الخارجيين.

سادساً- عندما يكون لدى المنشآت الخيار في تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يمكنهم الأخذ بالاعتبار مستخدمي قوائمهم المالية، والقابلية للمقارنة مع المنشآت الأخرى، وتأثير الأعمال، والأهداف طويلة الأجل، ومتطلبات إعداد التقارير للمجموعة والآثار المحتملة للتكلفة عند اتخاذ القرار.

سابعاً- إن الأحكام الانتقالية المحددة بما في ذلك الاستثناءات الاجبارية والإعفاءات الاختيارية مماثلة لتلك المتاحة للمنشآت التي تطبق النسخة الكاملة للمعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة وتنطبق على المنشأة التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة (KPMG, 2018: 5).

3.2.4 مقارنة بين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المحاسبة الدولية

الجدول (1) في الأدنى يعرض مقارنة بين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبين معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى مع التركيز على مكونات الإطار المفاهيمي، وكما يأتي:

جدول (1) مقارنة بين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وبين معايير المحاسبة الدولية

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
1	المجال	المنشآت المشمولة هي التي تصدر قوائم مالية ذات أغراض عامة للمستخدمين الخارجيين والتي لا تخضع للمساءلة العامة.	المنشآت المشمولة هي المنشآت التي لديها مساءلة عامة وموجهة لعدد كبير من المستخدمين ويتم تداول ادوات الملكية لها بالاسواق العامة.
2	الأهداف	– توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة، وعن أدائها وتدفقاتها النقدية، والتيً تعد مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل قطاع واسع من المستخدمين الذين ليسوا في وضع يمكنهم من طلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة من المعلومات. – تُعد المفاهيم والمبادئ السائدة مرجعا لإعداد القوائم المالية عند عدم توافر إرشادات خاصة في المعيار الدولي للتقرير المالي.	توفير معلومات مفيدة لاغراض قرارات الاستثمار والائتمان وانسيابية النقد والموارد والالتزامات.
3	التعريفات: -الأصول	وهي الموارد المسيطر عليها من قبل المنشآت كنتيجة عن احداث سابقة والتي محتمل ان تولد منافع اقتصادية.	نفس المفهوم السابق
	لالتزامات	هي تضحيات حالية للمنشأة ظهرت نتيجة احداث ماضية، وسيتم تسويتها مستقبلاً والتي سينتج عنها تدفقات خارجة.	
4	الاعتراف بعناصر القوائم المالية	– يتم إثبات الأصل في قائمة المركز المالي عندما يخضع لسيطرة المنشأة، ومن المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية، ومن الممكن قياس تكلفته أو قيمته بطريقة يمكن الاعتماد عليها، ولا يتم إثبات الأصل المتعلق بالنفقة إذا كان من المتوقع استلام كافة المنافع الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة في فترة التقرير الحالية، وفي هذه الحالة، يدرج المبلغ كمصروف في قائمة الدخل الشامل أو قائمة الدخل. – يتم إثبات التزام في قائمة المركز المالي إذا نتج الالتزام عن حدث سابق ويمكن قياس مبلغ التسوية بطريقة يمكن الاعتماد عليها ومن المحتمل	نفس متطلبات الاعتراف مع التركيز على المادية

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
		تحويل منافع اقتصادية عند التسوية، ويتم تقدير ما إذا كان تدفق المنافع الاقتصادية محتملاً على أساس الأدلة المرتبطة بالظروف عند إعداد القوائم المالية في نهاية فترة التقرير. وتُجرى التقديرات بشكل فردي أو لمجموعة من عدد كبير من البنود وفقا لأهميتها. – غالبا ما تكون تكلفة البند أو قيمته معلومة أو يمكن تقديرها بشكل معقول، وعندما لا يمكن إجراء تقدير معقول، فإنه لا يُثبت البند في القوائم المالية، قد يصبح أي بند لم يتم إثباته مؤهلا للإثبات في تاريخ لاحق عند تغير الظروف أو الأحداث. وقد يُبرر الإفصاح عنه في الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية عندما يكون ذلك ملائماً لتقويم المركز المالي أو الأداء من قبل مستخدمي القوائم المالية. – ينتج إثبات الدخل والمصروفات بشكل مباشر من إثبات وقياس الأصول والالتزامات، ويتم إثبات الدخل/ المصروفات في قائمة الدخل الشامل (أو قائمة الدخل) عندما تنشأ زيادة/ نقص في المنفعة الاقتصادية المستقبلية والتي نشأت نتيجة زيادة/ نقص في أصل أو زيادة/ نقص في التزام ويمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها. – لا تُثبت الأصول والالتزامات التي لا تستوفي ضوابط الإثبات في قائمة المركز المالي بغض النظر عما إذا كانت ناتجة عن تطبيق المفهوم الذي تشيع الإشارة إليه بـ"مفهوم المضاهاة" لقياس بنود الربح أو الخسار، ويقصد بـ"مفهوم المضاهاة" الإثبات الذي يتم في نفس الفترة للمكاسب والخسائر كافة المتعلقة بالمعاملة أو الحدث نفسه. – لا تُثبت الأصول المحتملة في القوائم المالية، وعلى الرغم من ذلك، عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل محتمل مؤكداً بشكل عملي فإن الأصل يصبح مستوفياً لضوابط الإثبات ويتم إثباته . – الالتزام المحتمل هو إما التزام حالي لم يستوفِ ضوابط إثبات التزام أو التزام متوقع ولكنه غير مؤكد، ولا تُثبت الالتزامات المحتملة مالم يستحوذ عليها في عملية تجميع أعمال.	
5	قواعد القياس	عادة ما تتم المحاسبة بالتكلفة التاريخية، مع ذلك هناك استثناءات يمكن تقييمها بالقيمة العادلة كالادوات المالية والاستثمار في المنشآت المرتبطة والشركات المشتركة والاستثمارات العقارية والأصول الزراعية.	تتضمن قواعد القياس التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والقيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية ، مع مراعاة الاستناد الى

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
			التكلفة التاريخية ، ومع ذلك يتم التقييم بالقيمة العادلة لعناصر محددة كالاستثمار بالعقارات والأصول البايولوجية والادوات المالية المحددة.
6	الإفتراضات	يتم تحضير القوائم المالية وفقا لاساس الاستحقاق وعلى اساس فرضية الاستمرارية للعمل بالمستقبل (سنة) .	نفس الافتراضات
7	الخصائص النوعية	تتضمن الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في القوائم المالية (القابلية للفهم، الملاءمة، الأهمية النسبية، إمكانية الاعتماد، تغليب الجوهر على الشكل، الحرص، الاكتمال، القابلية للمقارنة، توفير المعلومات في الوقت المناسب، الموازنة بين المنفعة والتكلفة، تكلفة أو جهد لا مبرر لهما).	هنالك اربع خصائص هي القابلية على الفهم والملائمة وامكانية التحقق من المعلومات والقابلية على المقارنة وتتفرع هذه الخصائص الرئيسة الى المادية كجزء من الملائمة وتغليب الجوهر على الشكل والدقة والتكامل كخصائص ثانوية للقابلية على التحقق أما الوقتية والموازنة بين التكلفة والمنفعة فهي محددات على الملائمة والقابلية على التحقق من المعلومة .
8	العرض العادل	ان القوائم المالية يجب أن تكون عادلة وصادقة وتبين الوضع المالي العادل لأداء المنشأة والتغيرات بالمركز المالي، ويتطلب العرض العادل تعبيراً صادقاً عن آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفق تعريفات وضوابط إثبات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات.	تطابق مع مفهوم العرض العادل بالتطبيق على IFRS SME .
9	المقابلة	– لا يجوز المقاصة بين الأصول والالتزامات، ما لم تكن مطلوبة، أو مسموحاً بها بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي. – لا يعد قياس الأصول بالصافي بعد طرح مخصصات التقويم، مقاصة. و إذا كانت الأنشطة التشغيلية العادية للمنشأة لا تتضمن بيع وشراء أصول غير متداولة فحينئذ تقوم المنشأة بالتقرير عن المكاسب والخسائر من استبعاد مثل تلك الأصول بطرح المبلغ الدفتري للأصل ومصروفات البيع المتعلقة به من المتحصلات من الاستبعاد.	نفس المتطلبات
10	القوائم المالية - الاذعان	ان الاذعان لايتحقق الا عند تطبيق كامل المعايير.	كما هو عليه في ifrs sme ias 1.1

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
11	الاستمرارية coning concern	– يجب على إدارة المنشأة أن تُ جريً تقويما لقدرة المنشأة على الاستمرار على أنها منشأة مستمرة . – يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن الإدارة تنوي أن تصفي المنشأة، أو أن توقف الأعمال، أو أنه ليس لديها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك .إذا كان فرض الاستمرارية لم يعدً مناسبا، عندها يتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي بطريقة مناسبة. – عند تقويم ما إذا كان فرض الاستمرارية يعدً مناسبا، تأخذ الإدارة في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل، والذي يكون على الأقل ولكن لا يقتصر على اثني عشر شهرًا من نهاية فترة التقرير .يجب على المنشأة أن تُ فصح عن أي حالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية قد تلقى شكوكا كبيرة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.	نفس المتطلبات-ias 1.25-1.26
12	الانحراف عن المعايير	تبتعد الادارة عن تنفيذ المعايير اذا وجدت بأن الالتزام بها يتعارض مع اهداف القوائم المالية.	نفس المتطلبات-.ias 1 20
13	المعلومات المقارنة	تقوم الادارة بالافصاح عن المعلومات بشكل مقارن مع الفترة الماضية لجميع المبالغ الظاهرة بتلك القوائم للسنة الماضية والظاهرة كذلك في الملاحظات الا في بعض الحالات التي تسمح بها المعايير بعدم المقارنة كما في(تسوية الممتلكات والمصانع والمعدات، وغيرها).	نفس المتطلبات كما في ias 1.38
14	اجزاء القوائم المالية	– يجب أن تشتمل المجموعة الكاملة من القوائم على (قائمة المركز المالي كما في تاريخ التقرير، اما قائمة دخل شامل واحدة أو قائمة دخل منفصلة وقائمة منفصلة للدخل الشامل لفترة التقرير، قائمة التغيرات في حقوق الملكية لفترة التقرير، قائمة التدفقات النقدية لفترة التقرير، الإيضاحات، وتشتمل على ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى. – يمكن استخدام عناوين للقوائم المالية غير تلك المستخدمة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي طالما أنها ليست مضللة. – إذا لم تُعرض بنود الدخل الشامل الاخر في كافة الفترات المعروضة، فيمكن عرض قائمة دخل فقط أو عرض قائمة للدخل الشامل بكون "البند المستقل الأخير" فيها بعنوان "الربح أو الخسارة."	نفس المتطلبات مع امكانية اختلاف العناوين ias 1.10
15	قائمة المركز المالي (العامة)	يجب أن تشتمل قائمة المركز الماليً بنودا مستقلة تعرض المبالغ التالية، كحد أدنى: – الأصول: وتضم (النقد ومعادلات النقد،	هناك عدد من العناصر الاخرى بالاضافة للأصل بالمركز المالي

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
		المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين وغيرهم، الأصول المالية، المخزون، العقارات والآلات والمعدات، العقارات الاستثمارية المسجلة بالتكلفة ناقصاً مجمع الاستهلاك والهبوط، العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، الأصول غير الملموسة، الأصول الحيوية، الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة، أصول الضريبة المؤجلة والجارية). – الالتزامات المالية وحقوق الملكية: وتضم(المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم، الالتزامات المالية، التزامات الضريبة الحالية، التزامات الضريبة المؤجلة، المخصصات، حقوق الملكية الخاصة بملاك المنشأة الأم، الحصة غير المسيطرة (المعروضة ضمن حقوق الملكية. – يجب على المنشأة أن تعرض بنوداً مستقلة إضافية، وعناوين رئيسة وفرعية في قائمة المركز المالي عندما يكون مثل هذا العرض ملائماً لفهم المركز المالي للمنشأة . – يجب استخدام الاجتهاد فيما إذا كان يتم عرض بنود إضافية بشكل منفصل، استناداً إلى مبالغ وطبيعة وسيولة الأصول، وكذلك وظيفة الأصول والمبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات.	هي: اجمالي الأصول والتي تصنف كأصول محتفظ بها للبيع والتي توضع ضمن مجموعة الخردة، وكذلك الحال بالنسبة للإلتزامات المتضمنة في مجموعة الخردة والتي تصنف كإلتزامات محتفظ بها لاغراض البيع، كما يتم الافصاح عن الاستثمارات باستعمال طريقة الملكية حسب ias 1.54.
16	قائمة الدخل الشامل	– يجب على المنشأة أن تعرض مجموع دخلها الشامل للفترة إما في قائمة واحدة (قائمة دخل شامل) واحدة أو في قائمتين (قائمة دخل تُعرف أيضاً بحساب الربح أو الخسارة وقائمة دخل شامل)، ويعد التغير في مدخل عرض قائمة واحدة إلى قائمتين (أو العكس) تغييراً في السياسة المحاسبية ويتم المحاسبة عليها على هذا الأساس – في ظل مدخل القائمة الواحدة، يجب أن تشتمل قائمة الدخل الشامل على جميع بنود الدخل والمصروف المثبتة للفترة. اما في ظل مدخل القائمتين، تتضمن قائمة الدخل جميع بنود الدخل والمصروف المثبتة للفترة بخلاف تلك البنود المثبتة خارج الربح أو الخسارة . – مدخل القائمة الواحدة: يجب عرض البنود الآتية في مقدمة قائمة الدخل الشامل كحد أدنى: أ- الايراد. ب- تكاليف التمويل.	نفس المتطلبات كما في ias 1.81-1.83

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
		ج- النصيب من ربح أو خسارة الاستثمارات في منشآت زميلة وفي منشآت تخضع لسيطرة مشتركة والتي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية. د- مصروفات الضريبة والزكاة باستثناء الضريبة المخصصة على البنود (هـ) و(ح) أدناه أو لحقوق الملكية . هـ- بند واحد مصنف على أنه عمليات غير مستمرة عبارة عن مبلغ يشتمل على مجموع(الربح أو الخسارة بعد الضريبة من عملية غير مستمرة، والمكسب أو الخسارة بعد الضريبة، المثبتة من إعادة قياس الهبوط أو عند استبعاد الأصول أو مجموعات الاستبعاد التي تنطوي على العمليات غير المستمرة). و- الربح أو الخسارة. ز- كل بند للدخل الشامل الآخر مصنف بحسب طبيعته(باستثناء المبالغ الواردة في (ح)). ح- النصيب من الدخل الشامل الاخر للمنشآت الزميلة والمنشآت التي تخضع لسيطرة مشتركة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية. ط- مجموع الدخل الشامل – مدخل القائمتين: في ظل مدخل القائمتين يجب أن تعرض المنشأة القائمتين الآتية: **أ-**قائمة الدخل (حساب الربح أو الخسارة) كحد أدنى والتي تعرض المبالغ الواردة في الفقرات من (أ) إلى (و) أعلاه، و **ب-** قائمة الدخل الشامل والتي تتضمن الربح أو الخسارة للفترة على أنه أول بند مستقل ويجب أن تعرض - كحد أدنى - البنود المستقلة المشار إليها في الفقرات من (ز (إلي (ط) أعلاه. وكما هو الحال في مدخل القائمة الواحدة، يجب تحليل الربح أو الخسارة للفترة والدخل الشامل للفترة والخاصة ب(الحصة غير المسيطرة، ملاك المنشأة الأم).	
17	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية مطابقة لكل بند من بنود حقوق الملكية بين بداية ونهاية فترة التقرير وتشتمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية على المعلومات الآتية: – مجموع الدخل الشامل للفترة بالنسبة للحسابات الموحدة، يتم الفصل بين المبالغ الخاصة بملاك المنشأة الأم وتلك الخاصة بالحصص غير	نفس المتطلبات، مع تحديد المبلغ الموزع بين المالكين الخاص بالفترة وحصة كل سهم وذلك اما في قائمة التغير بالحقوق او في الملاحظات، ias 1.107.

ت	المحور	المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	معايير المحاسبة الدولية الشاملة للمنشآت الكبرى
		المسيطرة. – لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق بأثر رجعي، أو التعديل الناتجة عن التغييرات في السياسة المحاسبية أو تصحيح خطأ هام في فترة سابقة. – لكل مكون لحقوق الملكية، مطابقة بين المبلغ الدفتري في بداية الفترة مع المبلغ الدفتري في نهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عما يأتي :(الربح أو الخسارة، الدخال الشامل الآخر، استثمارات الملاك (يتضمن الإفصاح بشكل منفصل عن إصدار أسهم ومعاملات أسهم الخزينة، توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى على الملاك، التغيرات في حصص الملكية في المنشآت التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة. وتُعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة الحالية والفترات المقارنة.	
18	قائمة التدفق النقدي	وهي تمثل قائمة تعرض توليد النقد واستخدامه وتصنيفه(تشغيلي، استثماري، تمويلي) وخلال فترة محددة من الزمن7.6-7.4,7.3,7.1	نفس المتطلبات ias 7.17-7.10

المصدر:(KPMG, 2018: 17, 22-27, 29-31) و (Price Waterhouse coopers,2009:22-70) و بتصرف الباحثين.

من الجدول (1) في الأعلى يؤشر عدد من الإختلافات بين المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومثيلتها الخاصة بالمنشآت الكبرى، يتجلى أهمها بالآتي((يحيى وعبد الحليم، 2015: 17-25):

أولاً- تم حذف عدد من الموضوعات من المعيار هي(التقارير المالية في الإقتصاديات ذات معدل التضخم العالي IAS 29 ، الدفع على أساس الأسهم IFRS 2، الزراعية IAS 41، التقارير المالية المرحلية IAS 34 ، الإيجارات AS17، أرباح السهم الواحد IAS33، التقارير القطاعية IAS 14، التأمين).

كما لم يتم تغطية الموضوعات الآتية ضمن IFRS FOR SMES بل تم تغطيتها في IFRS IN FULL وهي كما يعرضها الجدول (2) في الأدنى:

جدول (2) الموضوعات التي لم يتم تغطيتها

ت	الموضوع	ت	الموضوع
1	التسويات المتتابعة للأصول والإلتزامات (فترة اعادة القياس)	27	دليل إرشادي تفصيلي عن إعادة الاعتراف بالأصول المالية
2	(الضرائب المؤجلة المعترف بها بعد المحاسبة عن المشتريات الرئيسة	28	تأهيل ووصف العناصر والأدوات المخفية
3	الملكية غير المسيطر عليها (حقوق الاقلية)	29	دليل حول صافي القيمة القابلة للتحقق
4	خطوات الاكتساب المتتابعة	30	دليل حول التحويل من وإلى الاستثمارات العقارية
5	التعويض المدفوع عن الأصول	31	التخلص
6	الدفع على اساس الاسهم، منافع العمال	32	عدم امكانية تحديد القيمة العادلة المناسبة
7	منافع العمال	33	تبادل الأصول
8	اعادة تملك الحقوق	34	الحصول على المنح الحكومية عند الحروب
9	اندماج الاعمال	35	اعادة التقدير
10	فقدان السيطرة	36	دليل عن القيمة المستخدمة
11	الأحداث مع الأقلية	37	الأصول المشتركة
12	الإرشادات عن التأثيرات المهمة	38	التعريف بمنافع المصانع والتي يتوزع الخطر فيها بين عدد من الوحدات تحت سيطرة مشتركة
13	الاستثمارات المشتركة	39	اختبار الحد الاعلى للأصول
14	خسائر التلف	40	دليل ارشادي تفصيلي عن القياس لالتزامات المنافع المحددة
15	الأرباح والخسائر من إعادة تقييم الأحداث بالأدنى أو الأعلى	41	الأصول الظاهرة بالقيمة العادلة
16	الترتيبات التعاقدية	42	اعادة تخصيص الضرائب المؤجلة
17	طريقة الملكية في إعداد القوائم المالية الموحدة	43	الضرائب المؤجلة الظاهرة نتيجة اندماج الاعمال
18	العمليات للوحدات المشتركة	44	الضرائب المؤجلة والجارية الظاهرة نتيجة احداث الدفع على أساس الاسهم
19	توسيع الضمانات	45	التغير والاختلاف نتيجة الضرائب الاجنبية المؤجلة على الأصول والإلتزامات
20	التمييز بين الإعلان وعدم الإعلان عن أحداث المقايضة	46	تأثيرات الضرائب على معدلات التغير
21	تحويل الأصول من الزبائن	47	المنح الحكومية المرتبطة بالأصول البايولوجية
22	المنح الحكومية غير المالية	48	عناصر ومجال تكلفة الاستكشافات وتقييم الأصول IFRS 6
23	المساعدات الحكومية	49	التقارير القطاعيةIFRS 8
24	إعادة دفع المنح الحكومية	50	التقارير المالية المرحليةIAS 34
25	المشتقات	51	العائد على السهمIAS 33
26	إعادة التصنيف بين مجاميع الأدوات المالية		

المصدر: (Price Waterhouse Coopers,2009: 22-70)

ثانياً- تم تبسيط المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال:

- عدم وجود طلب لرسملة تكاليف التطوير.
- إن الوحدات المشتركة ربما تتم المحاسبة عليها بالتكلفة او بالقيمة العادلة فضلاً عن طريقة الملكية.
- ان اختبارات فقدان شهرة المحل تمكن من خلال وجود مؤشرات ترتبط بالقيمة التي يمكن شطبها من خلال وجود مؤشرات لذلك.
- يمكن الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الزراعية عندما تتحقق.
- يمكن الإعتراف بالقيمة العادلة للاستثمارات والأصول البايولوجية عندما توجد معلومات عن سعر السوق.
- هناك تبسيط لمعلومات الأدوات المالي، كما إن حجم الإفصاح قد تم تخفيضه بصورة واضحة

4.2.4 تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي

إن المتتبع لأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية عموماً والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يجد بأن هذا المعيار سيسهم في جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال(محمد، 2013: 1031):

أ- تمثل المعلومة المحاسبية الملائمة جزء أساس من المعلومات التى تسهم في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، كما تضطلع بدور هام في تخصيص الموارد المحدودة بين مشروعات الإستثمار المختلفة وفي توزيع الأوراق المالية بين المستثمرين.

ب- تساعد المعلومة المحاسبية المناسبة المستثمرين في اختيار أفضل محفظة للأوراق المالية وذلك عن طريق الافصاح عن المعلومات المحاسبية المناسبة.

ج- تستخدم المعلومة المحاسبية المعالجة بنماذج رياضية واحصائية فى قياس مخاطر البورصة وتقييم الأسعار الحقيقية للأسهم.

د- توافر المعلومة المحاسبية المناسبة يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بإتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة(الشرقاوي، 2014: 15-16)

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

5. المحور الرابع

1.5 الجانب التطبيقي

يتضمن هذا المحور عرضاً لتحليل البيانات وإختبار فرضيات البحث وإستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل اليها، عن طريق إعداد إستمارة إستبانة وزعت على عينة قوامها(100) مفردة تم إسترداد(82) مفردة وبنسبة(82 %)، كما تم إستخدام الأسلوب العشوائي في إختيار هذه العينة من مجتمع الدراسة الذي تكون من عدد من أساتذة الجامعات والعاملين في عدد من المؤسسات الحكومية بإستخدام برمجية SPSS (Statistical Package for Social Sciences) لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج، ولقد تألفت الإستبانة الإحصائية الموزعة من جزأين، هما:

- **الجزء الأول:** ويتكون من عدة أسئلة تتعلق بـ(7) متغيرات وصفية وهي(نوع النشاط، مدة تشغيل المشروع، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخدمة، الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).
- **الجزء الثاني:** يتناول دور منظومة التعليم العالي في إعادة بناء النظام المحاسبي الموحد وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، وتم تقسيمه على محورين وكالآتي:
  - **المحور الأول:** إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان، وتكون من(10) فقرات.
  - **المحور الثاني:** إمكانية تعزيز جودة الإبلاغ المالي على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز في إقليم كوردستان، وتكون من(10) فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من (5) إجابات، إذ إن الدرجة(5) تعني موافق بشدة، والدرجة(1) تعني غير موافق بشدة، والجدول(3) في الأدنى يصور تصنيف الإجابات، وكما يأتي:

جدول(3) تصنيف الإجابات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وإستكمالاً لإجراءات البحث فقد قام الباحثون بإجراء مقابلات عديدة مع مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص للإفادة من آرائهم وخبرتهم بموضوعة البحث.

2.5 الشروط العلمية للإستبانة

أ- **صدق الإستبانة:** يقصد به أن يقيس الإستبيان ما وضع لقياسه، أي شمول الإستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

- **أولاً- صدق أداة الدراسة:** تم عرض الإستبانة على مجموعة من الخبراء والمختصين في إختصاصات (المحاسبة، التدقيق، علم الإحصاء، ....). وعدّ الباحثون الفقرات التي حصلت على موافقة الخبراء بنسبة(90%) من آراءهم هي فقرات صحيحة ومقبولة وتماشياً مع توصية بلوم وآخرون(1983)، ففي هذا الصدد يقول "إذا حصلت نسبة الإتفاق بين المحكمين(75%) أو أكثر يمكن الشعور بالإرتياح من صدق المقياس".

وبعد الأخذ بآراء الخبراء من أجل حذف بعض الفقرات غير الصالحة وإضافة وتعديل ودمج البعض الآخر بسبب التشابه بالمعنى والمضمون، تمت المعالجة وفق تلك الآراء.

- **ثانياً- صدق المقياس:**

(1) **الإتساق الداخلي:** يقصد به مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، ويتم حساب الإتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه. والجدول(4) في الأدنى يوضح معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية له، والذي يبين إن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (α <0.05) وبذلك يُعد المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول(4) معامل الإرتباط بين فقرات المحور الأول من محاور الإستبانة

	اسئلة المحور الاول	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
1	يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الإقليم إلى التعزيز من جودة المعلومات المحاسبية.	0.846	0.00
2	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يسهم في توفير ممارسات محاسبية تتفق مع خصوصية هذه المنشاءات.	0.849	0.00
3	إن السلطة في الإقليم تدعم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	0.664	0.00
4	تتوافر لدى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي.	0.870	0.00
5	تتوافر القدرات الفنية لدى المحاسبين والمدققين لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	0.804	0.00
6	يتمتع المحاسبون والمدققون في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم بالتأهيل اللازم لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	0.795	0.00
7	بإمكان المحاسبين والمدققين العاملين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإستجابة لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي بسرعة واكتساب القدرات اللازمة للتطبيق.	0.769	0.00
8	ان عدم توافر الخبرات الاكاديمية والمهنية اللازمة للمحاسبين والمدققين بمضمون المعيار الدولي للتقرير المالي يسهم في تشويه وتحريف المعلومات المحاسبية المرتقبة.	0.825	0.00
9	بالإمكان تكييف النظام المحاسبي الموحد المطبق في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم وبما يتلاءم مع متطلبات التطبيق.	0.814	0.00
10	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يُعد أداة مهمة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.	0.793	0.00

***الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (α <0.05)**

كما يوضح الجدول(5) في الأدنى معاملات الإرتباط لفقرات المحور الثاني، والتي كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (α <0.05) .

جدول(5) معامل الإرتباط بين فقرات المحور الأول من محاور الإستبانة

	اسئلة المحور الاول	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
1	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمنح مستخدميها قدراً من الفهم، وتدعم قدرتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المختلفة.	0.700	0.00
2	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تكون ملاءمة في التأثير على قرارات المستخدمين.	0.857	0.00
3	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تتمتع بالموضوعية وتلبي إحتياجات المستخدمين على إختلاف أنواعهم.	0.791	0.00
4	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي توفر قسطاً من الأهمية الكبيرة نسبياً لدى المستخدمين.	0.844	0.00
5	المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تكفل توافرها في التوقيت المناسب لمستخدميها.	0.792	0.00
6	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تزيد المنافع المستمدة منها عن تكلفة توفيرها.	0.812	0.00
7	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تظهر مضمون وحقيقة المعلومات المؤثرة في قرارات المستثمرين وتجعلها أكثر شفافية.	0.863	0.00
8	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تهتم بالجوهر الإقتصادي وليس فقط لمجرد شكلها القانوني.	0.898	0.00
9	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمكن المستخدمين من مقارنة القوائم المالية لمنشأة ما لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها بسهولة ويسر.	0.860	0.00
10	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي تساعد في إمكانيـة الحصول على معلومات تمنح الثقة لمستخدميها.	0.629	0.00

***الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (α <0.05)**

(2) الصدق البنائي: يُعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الإدارة للوصول اليها، ويبين مدى إرتباط كل محور من محاور الإستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

ويتضح من الجدول(6) في الأدنى إن جميع معاملات الإرتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(**α <0.05**) ، وبذلك تُعد محاور الإستبانة كافة صادقة لما وضعت لقياسه:

جدول(6) معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المجال	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان.	0.870	0.00
إمكانية تعزيز جودة الإبلاغ المالي على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز في إقليم كوردستان.	0.852	0.00

***الإرتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (α <0.05)**

(3) الثبات: يقصد به هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وقد تم التحقق من ثبات إستبانة البحث من خلال معامل الفاكرونباخ وكانت النتائج كما في الجدول(7) في الأدنى:

جدول(7) معامل الفاكرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	الصدق الذاتي
إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان.	10	0.935	0.968
إمكانية تعزيز جودة الإبلاغ المالي على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز في إقليم كوردستان.	10	0.936	0.969
جميع المحاور	20	0.94	0.970

الصدق الذاتي= الجذر التربيعي لمعامل الفاكرونباخ

من الجدول(7) في الأعلى يتضح إن قيم الفاكرونباخ للمحور الأول والثاني (0.935، 0.936) على التوالي وهي قيم مرتفعة جداً، اما لجميع فقرات الإستبانة فكانت (0.94) وهي قيمة مرتفعة جداً، وهذا يعني إن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية متميزة بالصدق والثبات، مما يجعلها صالحة للتحليل والإجابة على أسئلة البحث وإختبار فرضياته.

3.5 تحليل أجوبة إستمارة الإستبيان

أ- تحليل الجزء الخاص بالمتغيرات الوصفية لعينة البحث:

الجدول(8) في الأدنى يبين توزيع أفراد عينة البحث وفق متغيرات (نوع النشاط، مدة تشغيل المشروع، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخدمة، الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)، وعلى النحو الآتي:

أولاً- نوع النشاط:

الجدول(8) والشكل البياني (1) في الأدنى يبينان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (نوع النشاط)، وكما يأتي:

جدول(8) توزيع عينة البحث وفق متغير(نوع النشاط)

Valid	Frequency	Percent
صناعي=1	42	51.2
تجاري=2	12	14.6
زراعي=3	6	7.3
أخرى=4	22	26.8
المجموع	82	100.0

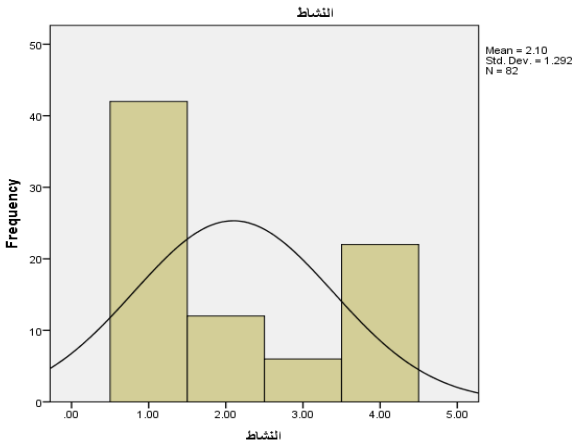

الشكل البياني (1) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (نوع النشاط)

من الجدول(8) والشكل البياني (1) في الأعلى، يتضح إن نسبة الأنشطة الصناعية في عينة البحث كانت(51%)، في حين سجلت الأنشطة الأخرى نسبة (27%)، اما النشاط التجاري فقد شكّل نسبة (14%)، في حين سجل النشاط الزراعي نسبة(7%).

ثانياً- مدة تشغيل المشروع:

الجدول(9) والشكل البياني (2) في الأدنى يبينان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (مدة تشغيل المشروع)، وكما يأتي:

جدول(9) توزيع عينة البحث وفق متغير(مدة تشغيل المشروع)

Valid	Frequency	Percent
أقل من (5) سنوات =1	48	58.5
من (5-10) سنوات= 2	16	19.5
أكثر من (10) سنوات= 3	18	22.0
المجموع	82	100.0

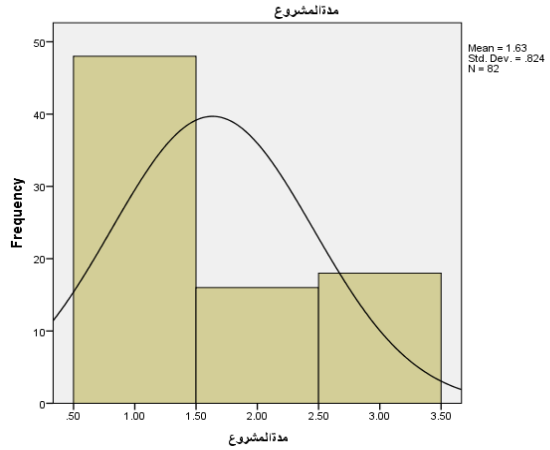

الشكل البياني (2) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (مدة نشغيل المشروع)

من الجدول(9) والشكل البياني (2) في الأعلى، يؤشر إن (58%) من المشاريع مدة تشغيلها أقل من (5) سنوات، و(19%) منها مدة تشغيلها من (5-10) سنوات، و(22%) منها مدة تشغيلها أكثر من (10) سنوات.

ثالثاً- المؤهل العلمي:

الجدول(10) والشكل البياني (3) في الأدنى يعرضان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (التأهيل العلمي)، وكما يأتي:

جدول(10) توزيع عينة البحث وفق متغير(المؤهل العلمي)

Valid	Frequency	Percent
دبلوم =1	28	34.1
بكالوريوس= 2	26	31.7
ماجستير= 3	8	9.8
دكتوراه= 4	8	9.8
أخرى= 5	12	14.6
المجموع	82	100.0

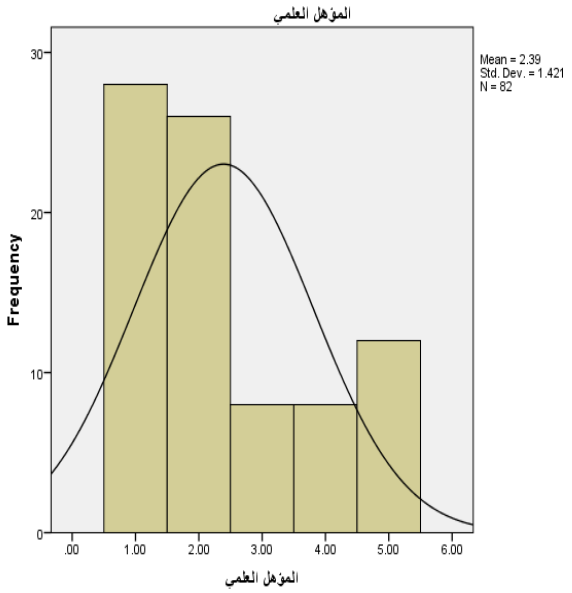

الشكل البياني (3) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (التأهيل العلمي)

من الجدول(10) والشكل البياني (3) في الأعلى، يتضح إن نسبة (34%) من عينة البحث هم من

حملة شهادة (الدبلوم)، وإن نسبة (31%) هم من حملة شهادة (البكالوريوس)، اما حملة شهادتي (الماجستير والدكتوراه) فكانت نسبتهم (9%) بالتساوي، والأخرى بلغت نسبتها(14%).

رابعاً- التخصص الأكاديمي:

الجدول(11) والشكل البياني (4) في الأدنى يعرضان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (التخصص الأكاديمي)، وكما يأتي:

جدول(11) توزيع عينة البحث وفق متغير(التخصص الأكاديمي)

Valid	Frequency	Percent
محاسبة =1	36	43.9
إدارة أعمال= 2	21	25.6
علوم مالية= 3	12	14.6
أخرى= 5	13	15.9
المجموع	82	100.0

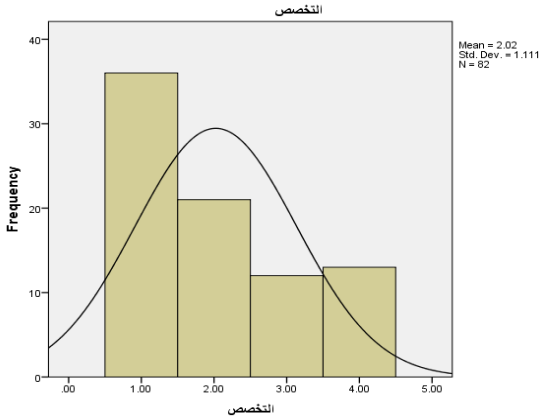

الشكل البياني (4) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (التخصص الأكاديمي)

من الجدول(11) والشكل البياني (4) في الأعلى، يتبين إن أعلى نسبة للتخصص الأكاديمي كانت للمحاسبة والتي بلغت (43%) من عينة البحث، ويأتي بعدها تخصص إدارة الأعمال بنسبة (26%) ، بينما بلغت التخصصات الأخرى (15%)، وتخصص علوم مالية ومصرفية (14%).

خامساً- عدد سنوات الخدمة:

الجدول(12) والشكل البياني (5) في الأدنى يعرضان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (عدد سنوات الخدمة)، وكما يأتي:

جدول(12) توزيع عينة البحث وفق متغير(عدد سنوات الخدمة)

Valid	Frequency	Percent
من (1-5) سنة =1	30	36.6
من (6-10) سنة= 2	9	11.0
من (11-15) سنة= 3	24	29.3
من (16-20) سنة= 4	17	20.7
(20) سنة فأكثر= 5	2	2.4
المجموع	82	100.0

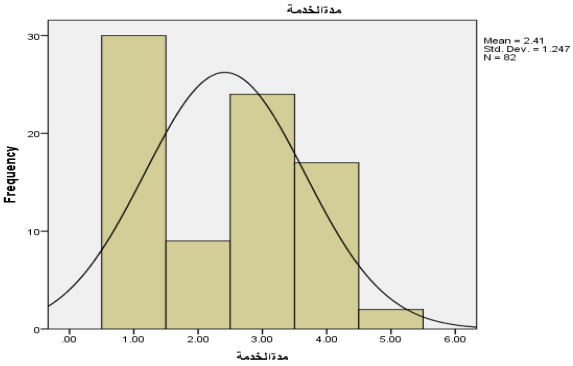

الشكل البياني (5) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (عدد سنوات الخدمة)

من الجدول(12) والشكل البياني (5) في الأعلى، يتبين إن نسبة(36%) من عينة البحث عدد سنوات خدمتهم من (1- 5) سنة، و(11%) منهم عدد سنوات خدمتهم من (6- 10) سنة، و(29%) منهم عدد سنوات خدمتهم من (11- 15) سنة، و و(20%) منهم عدد سنوات خدمتهم من (16- 20) سنة، اما من كانت خدمتهم (20) سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (2%).

سادساً- الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

الجدول(13) والشكل البياني (6) في الأدنى يعرضان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية)، وكما يأتي:

جدول(13) توزيع عينة البحث وفق متغير(الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية)

Valid	Frequency	Percent
داخل جمهورية العراق= 1	63	76.8
خارج جمهورية العراق= 2	19	23.2
المجموع	82	100.0

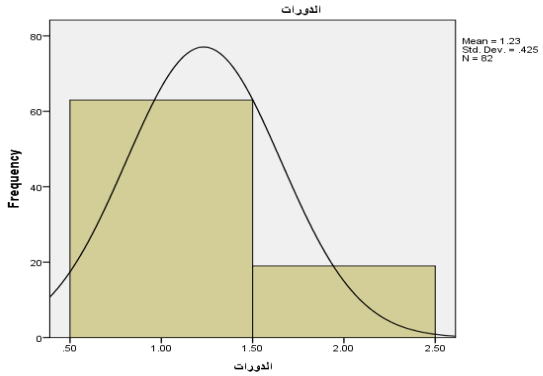

الشكل البياني (6) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (الدورات المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية)

من الجدول(13) والشكل البياني (6) في الأعلى، يتضح إن نسبة(76%) من عينة البحث لديهم دورات متعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية داخل جمهورية العراق، وإن نسبة (23%) منهم لديه دورات خارج جمهورية العراق.

سابعاً- الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

الجدول(14) والشكل البياني (7) في الأدنى يعرضان توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)، وكما يأتي:

جدول(14) توزيع عينة البحث وفق متغير(الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)

Valid	Frequency	Percent
جيد جداً =1	9	11.0
جيد= 2	45	54.9
مقبول= 3	7	8.5
ضعيف= 4	21	25.6
المجموع	82	100.0

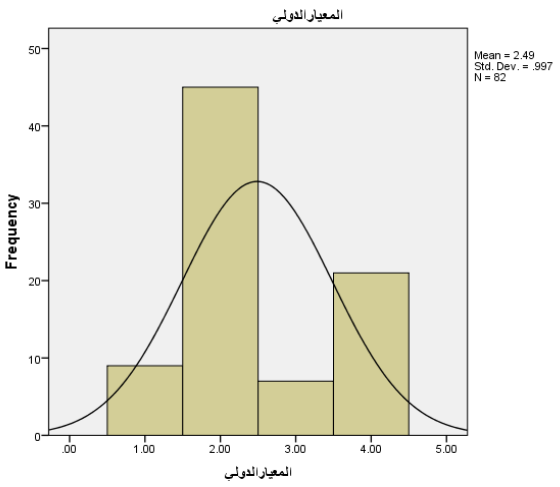

الشكل البياني (7) توزيع أفراد عينة البحث وفق متغير (الإلمام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)

من الجدول(14) والشكل البياني (7) في الأعلى، يؤشر إن نسبة(11%) من عينة البحث لديهم المام جيد جداً بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وإن نسبة (54%) منهم لديه إلمام جيد، و(8%) منهم لديه إلمام مقبول، و(25%) منهم إلمامهم ضعيف.

ب- تحليل الجزء الخاص بأسئلة محاور الإستبانة:

أولاً- الفرضية الأولى(لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وبين تعزيز جودة الإبلاغ المالي).

سيتم إختبار هذه الفرضية وفق تحليل المحور الأول، إذ تم إستخدام المتوسطات الحسابية وإختبار (T-TEST)، و(sig) ومستوى الأهمية، وكما موضح في الجدول(15) في الأدنى:

جدول(15) قيمة المتوسط وإختبار(T-TEST)، و(sig) ومستوى الأهمية لفقرات المحور الأول

	اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة إختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
1	يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الإقليم إلى التعزيز من جودة المعلومات المحاسبية.	401	6.542	0.00	9
2	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يسهم في توفير ممارسات محاسبية تتفق مع خصوصية هذه المنشاءات.	4.05	7.682	0.00	8
3	إن السلطة في الإقليم تدعم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت	3.85	6.242	0.00	10

	اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة إختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
	الصغيرة ومتوسطة الحجم.				
4	تتوافر لدى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي.	4.15	9.064	0.00	2
5	تتوافر القدرات الفنية لدى المحاسبين والمدققين لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	4.12	10.302	0.00	4
6	يتمتع المحاسبون والمدققون في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم بالتأهيل اللازم لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.	4.17	11.779	0.00	1
7	بإمكان المحاسبين والمدققين العاملين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الإستجابة لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي بسرعة وإكتساب القدرات اللازمة للتطبيق.	4.09	10.396	0.00	6
8	ان عدم توافر الخبرات الاكاديمية والمهنية اللازمة للمحاسبين والمدققين بمضمون المعيار الدولي للتقرير المالي يسهم في تشويه وتحريف المعلومات المحاسبية المرتقبة.	4.07	10.487	0.00	7
9	بالإمكان تكييف النظام المحاسبي الموحد المطبق في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم وبما يتلاءم مع متطلبات التطبيق.	4.10	10.050	0.00	5
10	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يُعد أداة مهمة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.	4.15	11.309	0.00	3
	نتيجة المحور الأول	4.08	11.344	0.00	

من الجدول(15) في الأعلى، يمكن إستخلاص الآتي:

1) إن أعلى متوسط حسابي كان في الفقرة (6/ يتمتع المحاسبون والمدققون في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم بالتأهيل اللازم لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) وبقيمة(4.17) وهو أعلى أهمية، وأقل متوسط حسابي كان للفقرة (3/ إن السلطة في الإقليم تدعم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) وبقيمة (3.85) وهو أقل أهمية.

2) إن المتوسط العام لفقرات المحور الأول كان (4.08) وبحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن الإتجاه العام للمحور الأول لعينة البحث كانت إجابتهم (أوافق).

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

3) إن القيم الاحتمالية (sig) لجميع فقرات المحور الأول هي أقل من (0.05) لذلك تُعد الفقرات دالة إحصائياً، وقيم إختبار (T) جميعها موجبة، أي أكثر من المتوسط الإفتراضي (3) ومتوسطات الفقرات أكبر من (4)، أي تتجه نحو (أوافق، وأوافق بشدة).

4) إن القيمة الاحتمالية (sig) لنتيجة المحور الأول هي أقل من (0.05) لذلك يُعد المحور الأول دال إحصائياً، وقيم إختبار (T) له موجبة.

5) من خلال القيم الإحتمالية (sig) لفقرات ونتيجة المحور الأول (والتي كانت جميعها معنوية) نرفض فرضية العدم (HO) ونتقبل الفرضية البديلة، أي (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وبين تعزيز جودة الإبلاغ المالي).

ثانياً- الفرضية الثانية(لاتوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وبين تعزيز جودة الإبلاغ المالي).

لإختبار هذه الفرضية سيتم الإعتماد على إختبار(T-TEST) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي(3) أم زادت أو قلت عن ذلك، وكما موضح في الجدول(16) في الأدنى:

جدول(16) قيمة المتوسط وإختبار(T-TEST)، و(sig) ومستوى الأهمية لفقرات المحور الثاني

	اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة إختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
1	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمنح مستخدميها قدراً من الفهم، وتدعم قدرتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المختلفة.	4.41	9.75	0.00	1
2	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تكون ملاءمة في التأثير على قرارات المستخدمين.	4.24	11.40	0.00	4
3	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تتمتع بالموضوعية وتلبي إحتياجات المستخدمين على إختلاف أنواعهم.	4.29	12.69	0.00	3
4	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي توفر قسطاً من الأهمية الكبيرة نسبياً لدى المستخدمين.	4.18	11.67	0.00	6
5	المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تكفل توافرها في التوقيت المناسب لمستخدميها.	4.22	11.55	0.00	5
6	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تزيد المنافع المستمدة منها عن تكلفة توفيرها.	4.10	9.81	0.00	9
7	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تظهر مضمون وحقيقة المعلومات المؤثرة في قرارات المستثمرين وتجعلها أكثر شفافية.	4.15	10.18	0.00	7
8	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تهتم بالجوهر الإقتصادي وليس فقط لمجرد شكلها القانوني.	4.10	10.31	0.00	10
9	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمكن المستخدمين من مقارنة				

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

	اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة إختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
	القوائم المالية لمنشأة ما لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها بسهولة ويسر.				
10	المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي تساعد في إمكانية الحصول على معلومات تمنح الثقة لمستخدميها.	4,15	10.56	0.00	8
	نتيجة المحور الأول	4,23	13.73	0.00	

من الجدول(16) في الأعلى، يمكن إستخلاص الآتي:

1) إن أعلى متوسط حسابي كان في الفقرة (1/ المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمنح مستخدميها قدراً من الفهم، وتدعم قدرتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المختلفة) وبقيمة(4.41) وهو أعلى أهمية، وأقل متوسط حسابي كان للفقرة (9/ المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمكن المستخدمين من مقارنة القوائم المالية لمنشأة ما لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها بسهولة ويسر) وبقيمة (4.10) وهو أقل أهمية.

2) إن المتوسط العام لفقرات المحور الأول كان (4.23) وبحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن الإتجاه العام للمحور الثاني لعينة البحث كانت إجابتهم (أوافق بشدة).

3) إن القيم الاحتمالية (sig) لجميع فقرات المحور الثاني هي أقل من (0.05) لذلك تُعد الفقرات دالة إحصائياً، وقيم إختبار (T) جميعها موجبة، أي أكثر من المتوسط الإفتراضي (3) ومتوسطات الفقرات أكبر من (4)، أي تتجه نحو (أوافق، وأوافق بشدة).

4) إن القيمة الاحتمالية (sig) لنتيجة المحور الثاني هي أقل من (0.05) لذلك يُعد المحور الثاني دال إحصائياً، وقيم إختبار (T) له موجبة.

5) من خلال القيم الإحتمالية (sig) لفقرات ونتيجة المحور الثاني (والتي كانت جميعها معنوية) نرفض فرضية العدم (HO) ونتقبل الفرضية البديلة، أي (توجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وبين تعزيز جودة الإبلاغ المالي).

6. المحور الخامس الإستنتاجات والمقترحات

1.6 الإستنتاجات

- أفرزت نتائج البحث إن جميع معاملات الإرتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(**α <0.05**) ، وبذلك تُعد محاور الإستبانة كافة صادقة لما وضعت لقياسه.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود نسبة تُقدر بـ(25%) ممن لديهم إلمام ضعيف بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، والذي يعزو إلى ضعف الدورات وورش العمل والندوات المنعقدة بشأن المعيار أعلاه.
- بينت نتائج التحليل الإحصائي اتفاق المستجيبين عموماً على تمتع المحاسبين والمدققين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإقليم بالتأهيل اللازم لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)، ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.17)، كما أجمع أغلب المستجيبين على أن المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المعدة على وفق المعيار الدولي للتقرير المالي تمنح مستخدميها قدراً من الفهم، وتدعم قدرتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية المختلفة ويعزّز ذلك قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.41).
- إن عدم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان يمثل ضياع فرصة حقيقية لبلوغ مستويات جودة مقبولة في عملية الإبلاغ المالي.

2.6 المقترحات

- هنالك ضرورة مُلحة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة العراقية عموماً وفي إقليم كوردستان خصوصاً نظراً لخصوصية تلك المنشآت مقارنةً بالمنشآت كبيرة الحجم من جهة، فضلاً عن مواجهة تعقيدات التطبيق والممارسة الناتجة عن إعتماد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لمعايير لا تتلائم مع طبيعة عملها من جهة أخرى.

- ضرورة تكثيف الجهود لإصدار معايير وطنية تتفق والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مع إلزام المنشآت ذات العلاقة بتطبيقها.
- ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في إقليم كوردستان بإقامة برامج تدريب وورش العمل للمحاسبين والمدققين العاملين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كافة لغرض بناء معارفهم وتطوير قدراتهم بشأن المعيار الدولي للتقرير المالي لتلك المنشآت، والذي ينعكس بالنتيجة ايجاباً على فاعلية عملية تطبيقه في الإقليم.
- فتح المجال أمام الباحثين والدارسين وتشجيعهم على إعداد بحوث ودراسات متخصصة في إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبما يكفل الإسهام في إقتراح بعض الحلول للمشكلات التي تعترض عملية لتطبيق.
- وأخيراً إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان يمثل فرصة حقيقية لبلوغ مستويات جودة مقبولة في عملية الإبلاغ المالي، وبما ينعكس إيجاباً بإتجاه تعزيز ثقة المستفيدين كافة ودعم النمو والإزدهار الإقتصادي في الإقلي

7. المصادر

1.7 المصادر العربية

1- "المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد بالمملكة العربية السعودية نظرة عامة للبدائل المتاحة "، منشورات شركة (KPMG)، المملكة العربية السعودية، 2018.

2-ابو زينة، تيسير، "بناء معايير تميز للتعلم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد38، العدد2، الجامعة الأردنية، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.

3- الأسرج، حسين عبد المطلب، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ورقة عمل، 2010.

4- الأسرج، حسين عبد المطلب، "تأثير الاتحاد الجمركي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية الدورية المتخصصة (محكمة)، العدد (34)، جمهورية مصر العربية،2007.

5- آل غزوي، حسين عبد الجليل، "التقارير المالية في المنشآت الصغيرة"، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.

6- آل مراد، نجلة يونس محمد، حسن، ثائر طارق حامد الملا ،"التخطيط الاستراتيجي التسوقي واثره في جودة الخدمة المصرفية: دراسة استطلاعية في فروع بنكي الرافدين والرشيد في مدينة الموصل"، دراسة منشورة، مجلة بحوث مستقبلية العدد(23)، جمهورية العراق، 2008.

7- أمين، بربري محمد وعبد المجيد، موزارين، " دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، بحث مشارك في الملتقى الوطني حول (إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي/كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.

8-البلداوي، شاكر عبد الكريم وخلف، حسنين سعد، " تقييم الإبلاغ المالي لمرحلة البحث والاستكشاف في ظل النظام المحاسبي الموحد استناداً إلى المعيار الدولي IFRS(6) بحث تطبيقي على شركة الاستكشافات النفطية / ش.ع"، بحث منشور، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد (2)، جمهورية العراق، 2018.

9- بلوم وأخرون، "تقويم تعلم الطالب التجميعي والتكويني" ترجمة محمد أمين المفتي وأخرون ، دار مأكجر وهيل للنشر، 1983.

10- الجحاوي طلال محمد علي والمسعودي، حيدر علي جراد، "المحاسبة المالية المتوسطة"، ط 2، دار الكتب موزعون ـ ناشرون، كربلاء- جمهورية العراق، 2014.

11- جزر، هاني التابعي ورويحة، حنان أحمد، "أثر المعيار الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية: دراسة نظرية تحليلية"، بحث مشارك في المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة/كلية التجارة – جامعة القاهرة تحت عنوان(المحاسبة في مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة)، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 2014.

12- الخصيب، صبري، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن... واقع وتطلعات"، مقال منشور، مجلة غرفة تجارة عمان، نشرة الكترونية، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، بلا سنة نشر.

13- الراوي، أحمد عمر، "نحو تفعيل الإقتصاد العراقي لإمتصاص ظاهرة البطالة"، بحث مقدم للندوة العربية (البطالة أسبابها ومعالجتها)، جامعة سعد دحلب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006.

14- الرفاعي، خليلي والنجداوي، أكرم، والخطيب، خالد راغب، " تحديد معوقات تطبيق الجودة الشاملة في أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية الأردنية"، بحث مشارك في المؤتمر العربي الدولي الثامن لضمان جودة التعليم العالي، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2002.

15- الزمانات، سعود غصاب، "معايير المحاسبة الدولية الحكومية IPSASS"،محاضرة ضمن برنامج تدريبي للفترة من 8-2017/10/12، الكويت، 2017.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

16- زويلف، إنعام محسن حسن، " أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، دراسة منشورة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.، العدد (5)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008.

17- الساعدي، حكيم حمود فليح، "تعزيز الإبلاغ المالي للشركات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين والمستثمرين"، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون، جمهورية العراق، 2015.

18- سعاد، بورويسة، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري- قسطنطينية/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010.

19- السعيد، سعيداني محمد وزكريا، رحماني يوسف، "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة منشورة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018.

20- سويدان، ميشيل سعيد وقاقيش، محمود حسن وبطاينة، هنادي تركي وحماد، لينا جمال، " مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دارسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين"، بحث منشور، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (14)، العدد (2)، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018.

21- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، "أثر االمتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمى والمهنى السنوي الخامس بعنوان " المحاسبة فى عالم متغير "" المحاسبة فى مواجهة التغيرات االقتصادية والسياسية المعاصرة "المنعقد فى رحاب قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014.

22- العبايجي، زينب عبد الهادي محمد، "مدى قابلية المنشآت الضغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية"، بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط/ كلية الأعمال- قسم المحاسبة والتمويل، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

23- عبد القادر، طاري وفضيل، بلمختار، " دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر حالة عينة تجارب بعض الدول"، دراسة منشورة، مجلة معهد العلوم الإقتصادية (مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد (20)، العدد (3)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.

24- عبد اللطيف، أسار فخري، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة- المفهوم...المعوقات...المعالجات"، دراسة منشورة، جمهورية العراق، 2018.

25- عزاوي، عمر، و محاوة، أمال،"المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية "، مجلة الباحث، العدد (1)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.

26- فزع، عمر خلف، "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل"، دراسة منشورة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جمهورية العراق، 2013.

27- المحروق، ماهر حسن ومقابله، إيهاب،" المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها" ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2006.

28- محمد، صائب سالم، " أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد (54)، جمهورية العراق، 2018.

29- محمد، كمال الدين محمد عبد الرحمن ، "دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير الدولية ودورها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصري"، دراسة منشورة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الأول، جمهورية مصر العربية، 2013.

30- المزوري، عابد حسن رشيد والشجيري، محمد حويش علاوي، "أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة"، بحث منشور، بلا سنة نشر.

31- المسعودي، حيدر علي جراد والجبوري، علي خلف كاطع، "تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية"، بحث منشور، مجلة جامعة ذي قار المجلد(11)، العدد(3)، جمهورية العراق، 2016.

32- مينا، فايز مراد، "إجراءات مؤسسية وبدائل لتحقيق جودة التعليم"، دراسة منشورة، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، مجلة دورية محكمة متخصصة في نشر الدراسات المرتبطة بجودة التعليم تصدر عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، العدد(1)، جمهورية مصر العربية، 2012.

33- نجم، اسماء سهيل "دور المعايير المحاسبية في تعزيز اسواق المال"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد- بغداد- جمهورية العراق، 2009.

34- وردة، مودع، "آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM-فرع بسكرة خلال الفترة (4002-2015)"، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية/ تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر- بسكرة/ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الإقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016.

35- يحيى، عباس حميد وعبدالحليم، صفوان قصي، "تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً"، بحث منشور، مجلة كلية الرافدين الجامعة، العدد (36)، جمهورية العراق ، 2015.

2.7 المصادر باللغة الانكليزيه

1- Benston, George J., "The Quality of Corporate Financial Statements and Their Auditors before and after Enron", Policy Analysis, No.497, November 6, USA, pp.1-29, 2003.

2- Dyckman, Thomas R., Dukes, Roland E., & Davis, Charles J., "Intermediate Accounting", fourth edition, Volume 1, McGraw – Hill, Irwin, 1998.

3- European Social Fund in Romania, Working Papers-A New Challenge for the European Union-2011.

4- Mueller, Gerhard G., "The role of financial reporting: discussion", International Capital Markets,ISBN1-55775-7740, USA, 1998,

5- Price Water House Cooper, "Similarities and Differences, A Comparision of Full and IFRS for Smes"-2009.

6- Pual Pacter, "IFRS for Smes", International Accounting Standards Board- Saica-2009.

7- Henderson, Scott & et. al., "Financial Accounting Theory – It's Nature and Development", 2P ndP .ed. , Longman Cheshire, Australia, 1992.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

م/ إستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نضع بين أياديكم الكريمة إستمارة الإستبيان نرجو الإجابة على فقراتها المعدة لقياس متغيرات البحث الموسوم(**إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة دهوك بأقليم كوردستان**).

آملين أن يخرج هذا البحث بنتائج دقيقة وذلك بفضل ما ستقدمونه من إجابات موضوعية، ولكي تكتمل الصورة يرجى ملاحظة النقاط المهمة الآتية:-

1- إن الإجابات ستستعمل لأغراض علمية بحته فلا حاجة لذكر الاسم أو التوقيع على الإستمارة.

2- يرجى أن تكون الإجابة على أساس الواقع الموجود وليس على أساس ما ترونه مناسباً وصحيحاً.

3- للإجابة على الاسئلة توضع إشارة (√) في الخانة المناسبة، وإذا كانت لديكم أي إقتراحات أو آراء أخرى تكتب في أخر صفحة من الإستبانة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم... وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

باحثـان

دكتور معن ثابت عارف
جامعة نوروز/ محافظة دهوك
القسم

الدكتورة أسيل جبار عنبر
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

الأول: معلومات عامة

يرجى وضع علامة ☑ حول الإجابة المناسبة:

1- نوع المنشأة : صناعي ☐

تجاري ☐

زراعي ☐

عدد العمال في كل منشاة ☐

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

2- المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى

3- التخصص:

محاسبة إدارة علوم مالية أخرى

4- عدد سنوات الخدمة:

1- 5 سنوات 6-10 سنة

11-15 سنة من 16 سنة فأكثر

القسم الثاني:

يرجى وضع علامة (✔) امام البديل الذي يمثل درجة القياس

المحور الاول : ضرورة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كوردستان:

ت	الأسئلة	درجات القياس				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	أرفض	أرفض بشدة
1	يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي إلى تسهيل العرض المالي عند إعدادها للبيانات المالية.					
2	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي يُعد أكثر موضوعية وأقرب للواقع.					
3	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي يسهم في زيادة دور المحاسبة في خدمة المجتمع.					
4	إن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي يسهم في تكوين موضوعي للمحاسب وفق معايير مهنية صلبة.					
5	يمكن إعتبار المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الإقليم مؤهلة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بها.					
6	يلزم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي مبالغ مالية ضخمة لإنجاحه.					
7	ان اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي يعمل على امكانية إجراء مقارنة مرجعية بين تلك المنشآت داخل الاقليم وتحديد الأنجح فيها.					
8	يساعد تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي على تحسين العرض العادل للبيانات المالية					

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

ت	الأسئـلة	درجات القياس				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	وتوفير معلومات مفهومة ودقيقة للأطراف المستفيدة.					

المحور الثاني : دور المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في إقليم كوردستان:

ت	الأسئـلة	درجات القياس				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	أرفض	أرفض بشدة
1	يرتكز المعيار الدولي للتقرير المالي على تبسيط مبادئ الاعتراف والقياس التي تحكم إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت.					
2	يوفر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي معلومات عن المركز المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وعن أدائها وتدفقاتها النقدية، والتي تعدّ مفيدة في تلبية إحتياجات المستخدمين كافة.					
3	إن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي في الإقليم يكفل إنتاج معلومات ذات جودة عالية تعطي الثقة والمنفعة لمستعمليها، ويدعم قدرتهم على اتخاذ القرارات الملائمة.					
4	يوفر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي تفصيل الإفصاح عن الموجودات المالية والالتزامات المالية وفق طبيعتها وشروطها العامة وبما يحقق العرض العادل عند إعداد القوائم المالية.					
5	لا يلزم المعيار الدولي للتقرير المالي عند تطبيقه شكل وعناوين وتتابع بنود قائمة المركز المالي.					
6	يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي قياس الموجودات غير المالية كافة بالقيمة العادلة.					
7	في ظل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي تُقاس معظم الالتزامات الأخرى بخلاف الالتزامات المالية بإستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير.					
8	بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي لا يجوز للمنشأة أن تجري مقاصة بين الموجودات والالتزامات، أو بين الدخل والمصروفات، ما لم تكن مطلوبة، أو مسموحاً بها.					
9	لا يشترط على المنشأة التي تلتزم قوائمها المالية بـ" المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم " أن تقوم بعمل بيان واضح وبدون تحفظ عن مثل هذا الالتزام في الإيضاحات.					
10	لا يجوز أن تُوصف القوائم المالية بأنها تلتزم بـ"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم" إذا لم تكن تلتزم بجميع متطلبات هذا المعيار الدولي للتقرير المالي.					
11	على إدارة المنشأة التي تستخدم المعيار الدولي للتقرير المالي أن تجري تقويماً لقدرتها على الاستمرار					

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612

ت	الأسئـلة	درجات القياس				
		أوافق أوافق بشدة	أوافق بشدة	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	على أنها منشأة مستمرة، و في حال وجود شكوك كبيرة على قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فإنها غير ملزمة بالإفصاح عن حالات عدم التأكد تلك.					
12	في ظل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم غير ملزمة بإتباع ما ورد في المعيار بشأن ما ورد عن السياسات المحاسبية.					
13	يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي عرض المعلومات القطاعية، أو ربحية السهم، أو التقارير المالية الأولية من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.					
14	يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي إلى عدم فصل العمليات غير المستمرة عن العمليات المستمرة.					
15	يتيح تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إتباع مدخل القائمة الواحدة(قائمة الدخل الشامل)، أو القائمتين(قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل).					
16	يوفر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي امكانية إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب المباشر أو الأسلوب غير المباشر.					

- إذا كانت لديك أي ملاحظات اخرى يرجى كتابتها لنا مع الشكر .

الملاحظات :

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a612